البحث الخامس

تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعـــات المصرى فى التسعينات

د٠ عـــادل محمد المهدى

١ ـ مقـــدمة :

انتهى العقد الثامن من القرن الحالى ولم يزل ميزان المدفوعات المصرى يعانى من خلل هيكلى حتى مطلع التسعينات ٠ وينطوى هذا الخلل على عجز مزمن ومتراكم بدأ فى التزايد السريع منذ بداية التسعينات ٠

ولا شك أن خلل الميزان يعكس نوعية السياســـات الاقتصادية التى تم تطبيقها خلال الفترة السابقة على وجود هذا الخلل ٠ ومن هذه النقطة الاخيرة تأتى أهمية هذا البحث ، اذ يعانى ميزان المدفوعات المصرى من خلل مزمن نتيجة اتباع سياسات غير مواتية ٠ وقد تمثلت هذه السياسات فى التوسع فى تطبيق سياسة الاحلال ، وفى وجود أسعار صرف متعددة وغير واقعية ، واتباع سياسة تصدير الفائض واهمال قطاع التصدير ، فضـــلا عن ادارة الاقتصاد القومى بشكل احتكارى من قبل قطاع الاعمال العام وغياب السياسات الملائمة للاقتراض الخارجى ووسائل تحسين المناخ الاستثمارى للاقتصـــاد المصرى ، الى غير ذلك من السياسات التى نتج عنها سوءا فى تخصيص الموارد ، وسوءا فى استخدامها ، وضعف حصيلة الصادرات ، وتزايد حدة العجز فى ميزان المدفوعات ٠

ولكى يمكن تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى الفتـــرة القادمة ، فلابد من دراسة السياسات الراهنة للتعرف على دورها فى تفاقم مشكلات الميزان ٠ غير أن التحليل المنطقى يقضى بضرورة دراسة التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات خلال العقدين السابع والثامن من القرن الحالى وذلك بهدف التعرف على مواطن الضعف فى مكوناته الاساسية ٠

٢ - التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى خـــلال الفترة (١٩٨٩/٧٠) :

ينبنى التحليل فى هذا الجزء على توبيب ميزان المدفوعات افقيا لكى يشتمل على ثلاثة أقسام هى : ميزان العمليات المنظورة ، ميزان العمليات غير المنظورة بما فيها التحويلات ، وميزان العمليات الرأسمالية ٠

وفيما يلى نتناول بالتحليل الموازين سالفة الذكر :

١/٢ - ميزان العمليات المنظورة :

تتمثل العمليات المنظورة فى الصادرات والواردات السلعية ٠ ويمثل الفرق بينهما رصيد الميزان التجارى للدولة ٠ ويعكس الميزان التجارى مستوى الأداء الاقتصادى فى قطاعات الانتاج السلعى ، وبصفة خاصة تلك القطاعات التى تنتج سلعا قابلة للتصدير الى الخارج ٠ ويوضح الجدول رقم (١) تطور رصيد ميزان العمليات المنظورة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) ، حيث ارتفع العجز التجارى من ٥ر١٧٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ليصل الى ٣ر١٠٧٨ مليون جنيه عام ١٩٧٥ بمعدل سنوى بسيط يبلغ حوالى ٥٤٪ ٠ وفى عام ١٩٧٩ ارتفع العجز التجارى بمعدل ١١٩٪ بالنسبة لعام ١٩٧٨ حيث بلغ حوالى ٧ر٢٨٢٩ مليون جنيه ، ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى الزيادة الكبيرة التى طرأت على قيمة الواردات السلعية فى تلك السنة ، حيث ارتفعت من ١ر٢٠٦٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨ لتصل الى ١ر٤٥٨٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ٠

هذا ويمكن ارجاع القفزة الكبيرة فى الواردات السلعية عام ١٩٧٩ الى تقويم الواردات بدءا من عام ١٩٧٩ بسعر صرف موحد يبلغ ٧٠ قرشا للدولار بدلا من سعر الصرف السائد قبل عام ١٩٧٩ وهو ٣٩ قرشا للدولار(١) ٠

واستمر العجز التجارى فى التزايد بعد ذلك خلال الفترة ١٩٨٠/٧٩ حتى عام ١٩٨٦/٨٥ بمتوسط معدل نمو سنوى بسيط قدره ٧ر١٣٪سنويا ٠

هذا وقد عاود العجز التجارى قفزته الثانية عام ١٩٨٧/٨٦ ليصل الى ١١٠٨١ مليون جنيه مقابل ٦٣٣٦ مليون جنيه فقط عام ١٩٨٦/٨٥ ، وهو ما

يعنى أن العجز قى ارتفع فى هذا العام فقط بحوالى ٧٥٪ عما كان عليه عام ١٩٨٦/٨٥ ٠

والواقع أن هذه الزيادة المفاجئة فىالعجز التجارى انما ترجعأيضا الى تغيير سعر الصرف ليعاد تقويم المعاملات التى تمت فى نطاق السوق المصرفية الحرة بسعر صرف يبلغ حوالى ٩ر٢٢٢ قرشا للدولار ، ونفس الأمر السابق قد حدث بالنسبة للعجز المحقق عام ١٩٨٩/٨٨ حيث تم تقويم معاملات السوق المصرفية الحرة بسعر صرف ٧ر٢٣٨ قرشا ، وبذلك بلغ العجز التجارى فى هذا العام حوالى ٥ر١٦ مليار جنيه بما نسبته ٥ر٣٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق(٢) ٠

وبالنظر الى جانبى الميزان التجارى يتضح ما يلى :

١/١/٢ ـ هيكل الصادرات المنظورة :

يقصد بهيكل الصادرات المنظورة ، الأهمية النسبية لكل مجموعة سلعية من اجمالى قيمة الصادرات المنظورة ٠ وقد بلغ الميل الحدى للتصدير خلال فترة الدراسة حوالى ٦٪ فقط(٣) ، وهو معدل منخفض الى حد كبير ، حيث يشير الى أن أى زيادة تحدث فى الناتج لن يتمخض عنها زيادة ملموسة فى الصادرات السلعية ، وهو ما يعكس ضعف مستوى أداء قطاع الصادرات السلعية فى مصر بوجه عام ٠

كما أن معدل نمو الصادرات السلعية ككل قد بلغ حوالى ٤ر١٥٪(٤) خلال فترة الدراسة ٠ ويعود جانبا هاما من هذه الزيادة الى الارتفاع الذى طرأ على حصيلة صادرات البترول منذ عام ١٩٧٤ ٠

واذا نظرنا الى التركيب السلعى لهيكل الصادرات من الجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى فاننا نلاحظ ما يلى :

١/١/١/٢ ـ تحليل هيكل الصادرات الزراعية :

انخفضت الأهمية النسبية لصادرات السلع الزراعية بشكل ملفت للنظر خلال الفترة محل الدراسة ، حيث نلاحظ أن الصادرات الزراعية كانت تمثل ما يقرب من ثلثى حصيلة الصادرات السلعية عام ١٩٧٠ ، واخـــذت فى

الانخفاض المستمر خلال الفترة بأكملها حتى وصلت الى ٥ر١٢٪ ، ٧ر١١٪ عام ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ على التوالى · ولاشك أن هذا الانخفاض يعد فى حقيقة الأمر نتيجة طبيعية لمجمل السياسات الاقتصادية التى سادت عقد الستينات ، وبصفة خاصة تلك السياسات التى ركزت على ضرورة التصنيع والتصنيع السريع بصرف النظر عن توافر العوامل والمقومات الضرورية لعملية التصنيع ، وكان شعار التصنيع من الابرة الى الصاروخ هو الشعار المسيطر على ذهن صانعى السياسة ومخططى التنمية فى تلك الفترة وأهدرت بذلك قضايا الكفاءة وتخصيص الموارد ، وضاعت المزايا النسبية الكامنة والواضحة التى كان يتميز بها الاقتصاد المصرى تحت شعار العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة ·

اذن فالنتيجة الطبيعية لمحاولة الاتجاه نحو التصنيع ، واهمال الدور الأساسى للقطاع الزراعى أدى الى تخلف هذا القطاع وبطء نموه · ومن ثم تناقص الاهمية النسبية لصادرات هذا القطاع من مجمل الصادرات السلعية ·

واذا نظرنا من ناحية أخرى الى تطور الاهمية النسبية لأهم مكونات الصادرات الزراعية فاننا نلاحظ ما يلى :

١ ـ صادرات القطن الخام :

اقتربت حصيلة صادرات القص من نصف اجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال النصف الاول من عقد السبعينات · ثم انخفضت هذه الحصيلة الى أقل من الربع عام ١٩٧٥ ، وأخذت بعد ذلك الاتجاه الهبوطى حتى بلغت ما يقرب من ٦ر٥٪ فقط من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية عام ٨٨/ ١٩٨٩ · ويثور التساؤل حول الأسباب التى يرجع اليها تدهور الاهمية النسبية لصادرات القطن الخام من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة · والواقع أن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب ضرورة التعرف على تطور كميات انتاج واستهلاك وتصدير القطن الخام ، وذلك بهدف استبعاد أثر التغير فى أسعار التصدير ، وسعر الصرف من ناحية وبحث الأثر الحقيقى لتناقص نسبة صادرات القطن الخام من ناحية أخرى ·

ويوضح الجدول رقم (٤) بالملحق الاحصائى أن المساحة المزروعة بالقطن خلال الفترة قد تناقصت من ١٦٢٧ ألف فدان فى موسم ١٩٧١/٧٠

لتصل الى ١١٨٩ ألف فـــدان عام ٨٩/٧٨ ، وباستثناء عامى ٨٠/٧٩ ، ٨١/٨٠ فان المساحة المنزرعة قطنا قد تناقصت حتى بلغت ١٠١٤ ألف فدان عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

وبالنظر الى كميات الانتاج من القطن الخام فاننا نلاحظ سيادة الاتجاه نحو انخفاض الكميات المنتجة خلال الفترة نفسها ، حيث انخفض الانتاج من ١٠ر١٧٣ مليون قنطار مترى عام ١٩٧١/٧٠ ليصل الى أدنى مستوى له خلال عقد السبعينات عام ١٩٧٨/٧٧ ، حيث بلغ حوالى ٧ر٥٤٥ مليون قنطـــار بانخفاض قدره ٢٥ر٨٪ عما كان عليه عام ١٩٧١/٧٠ ٠ وواصل الانتاج انخفاضه فى عقد الثمانينات حتى بلغ ٥ر٤٢٥ مليون قنطار عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

أما عن كميات التصدير فانه من الملاحظ أن كمية صادرات القطن الخام تتقلب من سنة لأخرى ، غير ان الاتجاه العام يشير الى تناقص هذه الكميات باستمرار خلال الفترة حتى بلغت حوالى ١ر٣٤٤ مليون قنطار عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٦ر٠٧٣ مليون قنطار عام ١٩٧١/٧٠ ٠

وتشير أخيرا حصيلة صادرات القطن الخام الى أن ارتفاع الأسعار فى بعض السنوات كان بمثابة العامل المعوض لانخفاض الكميات المصدرة ، ومن هنا فان حصيلة صادرات القطن لم تكن تتقلب بشدة خلال الفترة المذكورة، وذلك على الرغم من التناقص الواضح فى الكميات المنتجة والمصدرة ، فضلا عن انخفاض المساحة المنزرعة قطنا خلال الفترة نفسها ٠

وعلى هذا الأساس فانه يمكن تفسير ذلك التدهور فى الاهمية النسبية لحصيلة صادرات القطن الخام من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية بعدد من العوامل المشتركة يمكن اجمالها فيما يلى :

(أ) تناقص المساحة المنزرعة ٠

(ب) تناقص الانتاج ٠

(حـ) تناقص كمية الصادرات ٠

(د) زيادة الاستهلاك المحلى للمغازل ٠

(هـ) ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات الصناعية ، وبصفة خاصة البترول ومنتجاته ومنتجات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ٠

٢ - صـادرات الأرز :

اتجهت حصيلة صادرات الأرز خلال الفتـــرة الى التناقص المستمر ، حيث بلغت حوالى ٢ر٤ مليون جنيه عام ٨٨/١٩٨٩ مقابل ٧ر١٩ مليونا عام ١٩٧٨ ، وحوالى ٢ر٣٠ مليونا عام ١٩٧٠ · ولذلك نلاحظ أيضا تناقص الأهمية النسبية لصادرات الارز من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية لتصل الى ١ر٪ عام ٨٨/١٩٨٩ ، مقابل ٩ر٨ عام ١٩٧٠ ·

ويعود هذا الانخفاض فى المقام الأول الى زيادة الكميات المستهلكة من الأرز محليا ، حيث نلاحظ أن المساحة المنزرعة والكميات المنتجة من الأرز قد تميزت بالثبات النسبى عبر الفترة موضع الدراسة(٥) الأمر الذى يؤكد أن تناقص الصادرات يعود الى تزايد الاستهلاك المحلى من الأرز · والواقع أن استمرار الاتجاه الحالى لانتاج واستهلاك الأرز سوف يؤدى الى اختفائه كلية من خريطة الصادرات المصرية ·

٣ - صادرات البطاطس والموالح :

شهدت صادرات البطاطس والموالح تزايدا فى الحصيلة خلال الفترة رغم تناقص أهميتها النسبية من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية · وقد بلغت الأهمية النسبية لصادرات البطاطس والموالح أعلى نسبة لها عـــام ١٩٧٦ ، حيث وصلت الى ٢ر٥٪ مقابل ٥ر٢٪ عام ٨٨/١٩٨٩ ·

هذا ويشير التقدير الاحصائى(٦) لصادرات القطاع الزراعى ككل الى أن الميل الحدى لصادرات القطاع الزراعى قد بلغ حوالى ٠٣٤ر بالنسبة للناتج الزراعى ، الأمر الذى يشير الى أن مجموع الميول الحدية للاستهلاك واعادة الاستخدام للناتج الزراعى قد تصل الى حوالى ٩٦٦ر٠

وعلى هذا الأساس فانه يمكن القول أن الاستهلاك المحلى يلعب الدور الأكبر فى انخفاض صادرات القطاع الزراعى ، الى جانب تضاؤل معدلات النمو فى هذا القطاع٠ ويشير معدل النمو السنوى المركب للصادرات الزراعية خلال الفترة الى أنه قد بلغ حوالى ١ر٥٪(٧) ·

٢/١/١/٢ - تحليل هيكل الصادرات الصناعية :

يوضح الجدول رقم (٣) أن الأهمية النسبية لصادرات السلع الصناعية قد واصلت ارتفاعها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨ حتى بلغت ما يزيد على أربعة أخماس الصادرات السلعية فى بداية الثمانينات من هذا القرن ٠ وذلك مقابل مالا يزيد عن الثلث فقط فى بداية السبعينات ، وقد بلغت هذه النسبة حوالى ٦ر٧٤٪ من اجمالى الحصيلة عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

وعلى الجانب الآخر احتلت صادرات البترول أهمية بارزة فى هيكل الصادرات الصناعية ، حيث بلغت الأهمية النسبية لصادرات البترول ومنتجاته حوالى ٢ر٦٣٪ عام ١٩٨٠/٧٩ مقابل ٢ر١٠٪ عام ١٩٧٥ ٠ وقد بلغت هذه النسبة ذروتها فى عام ١٩٨٣/٨٢ حيث بلغت ٣ر٦٩٪ وان كانت قد عاودت الانخفاض بعد ذلك بشكل حاد حيث بلغت أدنى نسبة لها عام ١٩٨٩/٨٨ وهى ٢٢٪ وذلك بسبب تدهور أسعار البترول فى السوق العالمى من ناحية ، وتزايد الأهمية النسبية لحصيلة الصادرات الصناعية الأخرى والتى بلغت حوالى ٦ر٥٢٪ عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٩ر١٠٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ٠

ويشير التحليل السابق الى تزايد الوزن النسبى لقطاع البترول مقارنا ببقية القطاعات وان كانت قد ظهرت فى السنوات الأخيرة بعض القطاعات الصناعية التى بدأت تحتل وزنا نسبيا متزايد كقطاع الصناعات الهندسية والمعدنية ٠ ويمكن ارجاع هذا الأمر الأخير الى تزايد صادرات قطاع الالومنيوم وبعض السلع المعدنية ، وهى صادرات كثيفة رأس المال ، غير ان انخفاض تكلفة انتاجها بالمقارنة بمثيلتها فى السوق العالمى يرجع الى كونها سلع كثيفة الطاقة ، وتحصل عليها فى مصر بأسعار مدعمة ٠

وعلى ذلك فان التقدير الاحصائى لمعدل النمو السنوى المركب لصادرات القطاع الصناعى يشير الى أنه قد بلغ حوالى ٥ر٢١٪ خلال فترة الدراسة(٨) (٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) ، وهو معدل كبير خاصة اذا ما قورن بنظيره فى القطاع الزراعى والذى بلغ حوالى ٥٪ فقط ٠

غير أن الأمر الجدير بالذكر هو ان تقدير معدل النمو فى صادرات القطاع الصناعى على اطلاقه قد يخفى بين طياته اختلالا هيكليا فى المكونات

الأساسية لصادرات القطاع الصناعى ، ولذلك كان من الضرورى اجـــراء تقدير منفصل لمعدلات النمو لكل من صادرات القطاع الصناعى بدون البترول، وصادرات البترول ومنتجاته ، وصادرات قطاع الغـــزل والنسيج والملابس الجاهزة ، وصادرات قطاع السلع المعدنية والهندسية نظرا لما يمثله كل قطاع من القطاعات سالفة الذكر من أهمية نسبية مختلفة عن بقية القطاعات ، فضلا عن اختلاف معدلات النمو فى كل منها اختلافا بينا · ويوضح الجدول التالى معدلات النمو المركبة لهذه القطاعات ·

جدول رقم (١)
معدلات النمو السنوية المركبة لصادرات القطاع الصناعى
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩/٨٨

القطـــاع	معدل النمو السنوى المركب
القطاع الصناعى ككل	٢١ر٥٪
القطاع الصناعى بدون البترول	١٤ر٥٪
البترول ومنتجاته	٣٧ر٧٪
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	١٢ر٨٪
قطاع السلع المعدنية والهندسية	٢٣ر٤٪

المصدر : انظر المعادلات المقدرة بالملحق الاحصائى رقم (٢) ·

هذا وتشير نتائج التقدير الواردة فى الجدول السابق الى ما يلى :

أولا : القطاع الصناعى بدون البترول :

يتضمن القطاع الصناعى بدون البترول كل من صادرات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، والسلع الهندسية والمعدنية · ويشير الجدول رقم (١) الى أن معدل النمو السنوى المركب لصادرات القطاع الصناعى بدون البترول بلغت حوالى ١٤ر٥٪ خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩/٨٨) · وبمقارنة هذا المعدل بنظيره فى القطاع الصناعى ككل والذى بلغ ٢١ر٥٪ يتضح أن صادرات البترول ومنتجاته قد اسهمت الى حد كبير فى تحقيق هذا النمـــو المرتفع · وفيما يلي تحليلا لمعدلات النمو المحققة فى صادرات كل قطاع على حدة ·

(أ) قطاع منتجات الصناعة القطنية :

تتكون صادرات قطاع منتجات الصناعة القطنية من الغزل والنسيج والتريكو والملابس الجاهزة والوبريات والمفصلات والقطن الطبى · ويقدر معدل النمو المركب فى صادرات هذا القطاع بحوالى ٥ر١٤٪ فى المتوسط خلال الفترة موضع الدراسة · وتمثل صادرات الغزل نسبة كبيرة مقارنة بباقى صادرات الصناعة القطنية ، وقد ظلت هذه النسبة شبه ثابتة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢) ، حيث كانت تدور حول ٥٦٪ خلال هذه الفترة ثم أخذت بعد ذلك فى الارتفاع فى السنوات الاخيرة لتقترب من ثلثى حصيلة صادرات الصناعة القطنية · ويعود هذا التزايد الى انخفاض القيود المفروضة على صادرات الغزل فى الأسواق الدولية ، الى جانب عدم تطور باقى منتجات الصناعة القطنية بالقدر اللازم لمواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية ·

اما بالنسبة للملابس الجاهزة والتريكو ، فعلى الرغم من عدم استقرار نسبة مساهمتها فى هيكل الصادرات الصناعية ، فان الارقام المطلقة لها تشير الى التزايد المستمر خلال الفترة حيث بلغت ٤ر١٦٠ مليون جنيه عام ٨٨/ ١٩٨٩ مقابل ٤ر٦٢ مليونا عام ٨٠/١٩٨١ وما مقداره ٦ر٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ·

والواقع ان صادرات الملابس الجاهزة والتريكو والوبريات والمفصلات لا تمثل أكثر من ١٣٪ من اجمالى صادرات الصناعة القطنية عام ٨٨/١٩٨٩ · وتعد هذه النسبة متواضعة الى حد كبير مقارنة بامكانيات مصر فى هذا المجال من ناحية ، والطاقة الاستيعابية الكبيرة للأسواق العالمية من هذه المنتجات من ناحية أخرى ·

(ب) الصادرات الهندسية والمعدنية :

تتمثل أهم صادرات السلع الهندسية والمعدنية فى صادرات الالومنيوم وسيارات الركوب والنقل والمسبوكات ، والمواسير الصلب ومواسير الزهر المرن (ذات الضغط العالى) الى جانب بعض الاجهزة والأدوات المعدنية الأخرى ·

وقد كانت حصيلة الصادرات الصناعية من السلع المعدنية والهندسية

حوالى ٢ر٨ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، وارتفعت فى عام ١٩٨١/٨٠ لتصل الى ٥٢ مليونا · وواصلت ارتفاعاتها خلال عقد الثمانينات لتصل الى ٦٣٠مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ ·

أما من حيث الاهمية النسبية لصادرات هذا القطاع بالنسبة لصادرات القطاع الصناعى بدون البترول فقد بلغت حوالى ٦ر٨٪ عام ١٩٧٠ ، ارتفعت الى ٨ر١٣٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، وقفزت أخيرا الى ٤ر٣٥٪ عام ١٩٨٩/٨٨ · ويعود هذا التزايد فى واقع الأمر الى ارتفاع الاهمية النسبية لصادرات الالومنيوم والمواسير الصلب فى الفترة الأخيرة(٩) ·

هذا ويشير التقدير الاحصائى لمعدل النمو السنوى المركب لصادرات السلع الهندسية والمعدنية الى أن هذا المعدل قد بلغ حوالى ٤ر٢٣٪ خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨) · ويعد هذا المعدل مرتفعا الى حد كبير خاصة اذا ما قورن بمعدل نمو صادرات منتجات الصناعة القطنية والذى بلغ حوالى ٨ر١٢٪ فقط خلال نفس الفترة · وهذه النتيجة الاخيرة تعتبر غير منطقية نظرا لأن الاقتصاد المصرى كما هو معروف يتمتع بميزة نسبية فى صناعات الغزل والنسيج · كما أن هناك حالة من عدم التميز النسبى فى الصناعة المعدنية · غير أنه يمكن تبرير هذه النتيجة برخص أسعار تصدير الالومنيوم فى السوق العالمى نتيجة لأنه منتج كثيف الاستخدام للطاقة ، وتحصل الشركة المنتجة على هذه الطاقة بأسعار مدعمة · أما اذا تم تخفيض أو الغاء دعم الطاقة فان المنتج سوف يفقد الميزة السعرية التى يتميز بها فى الأسواق العالمية ·

ثانيا - صادرات قطاع البترول ومنتجاته :

حقق قطاع البترول أعلى معدل لنمو الصادرات بالمقارنة بصادرات القطاعات الأخرى ، حيث بلغ هذا المعدل كما هو واضح من الجدول رقم (١) حوالى ٧ر٣٧٪ خلال الفترة موضع الدراسة ·

ويرجع جزءا من الزيادة فى معدل النمو لصادرات البترول الخام ومنتجاته الى القفزات المتتالية لأسعار البترول خلال السبعينات وبداية الثمانينات · فعلى حين تراوح سعر تصدير البترول المصرى بين ٢ر١ - ٣ر١

دولارا للبرميل عام ١٩٧٠ ، قفز عـــام ١٩٧٥ الى ٥ر٩ دولارا للبرميـــل تقريبا(١٠) ، الأمر الذى انعكس فى حصيلة صادرات البترول التى ارتفعت الى ٢ر٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ مقابل ٩ر١٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ٠ ومع حدوث القفزة الثانية عام ١٩٧٩ ، ارتفع سعر تصدير البترول المصرى الى ٥ر٣٦ دولار للبرميل من أجود الانواع ، ووصل الى ذروته فى عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، حيث بلغ حوالى ٣٦ دولارا للبرميل(١١) ٠ وقد أدى الأمر السابق الى زيادة حصيلة صادرات البترول ومنتجاته لتصل الى ٤ر١٩١٩ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ٠ غير أن الأمر لم يستمر على نفس النسق العام للأسعار فى الفترة التالية لعام ١٩٨١ ، حيث اتجهت الأسعار للانخفاض المتتالى حتى بلغت أدنى مستوى لها فى شهر مايو عام ١٩٨٦ ، حيث أعلنت لجنـــة بت الأسعار بالهيئة المصرية العامة للبترول أن أسعار خام خليج السويس ١٢ دولارا للبرميل ، وخليط بلاعيم ٢٥ر١١ دولارا للبرميل (١٢) وقد انعكس هذا الانخفاض بطبيعة الحال فى حصيلة صادرات البترول ، حيث بلغت ١ر٦٣٤ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ٠

هذا وقد عاودت الأسعار الارتفاع فى الأعوام التالية وان كانت بمعدلات متواضعة ، مما ترتب عليه ارتفاع الحصيلة عام ١٩٨٨/٨٧ لتصل الى ١٠٩٣ مليون جنيه تقريبا ٠ هذا ويشير التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى الى اتجاه الحصيلة الى الانخفاض بنسبة تصل الى ٨ر٣١٪ عام ١٩٨٩/٨٨ عما كانت عليه فى العام السابق ، وهو ما يعنى أن حصيلة صادرات البترول الخام ومنتجاته قد بلغت حوالى ٤ر٧٤٦ مليون جنيه فى هذا العام ٠ ويعزى التقرير سالف الذكر هذا الانخفاض الى تراجع كل من الاسعار والكميات المصدرة من البترول الخام ، حيث انخفضت الكميات المصدرة من ٥ر١٠ مليون طن عام ١٩٨٨/٨٧ لتصل الى ٨ر٨ مليون طن عام ١٩٨٩/٨٨ وأنخفض كذلك متوسط سعر تصدير الطن من ٧ر٧٩ جنيها الى ٥ر٦٤ جنيها لنفس الفترة(١٣) ٠

وأخيرا فان التقدير الاحصائى للميل الحدى لصادرات السلع الصناعية بما فيها البترول ومنتجاته قد أظهر معدلا مرتفعا يبلغ حوالى ٢٤٪ خلال فترة الدراسة(١٤) ٠ وتتسق هذه النتيجة مع ما سبق بيانه عنـــد تحليل هيكل الصادرات الصناعية من حيث ارتفاع الاهمية النسبية لصـــادرات البترول ومنتجاته بالنسبة لاجمالى الصادرات الصناعية ٠

وتأكيدا لذلك فقد أظهر تقدير الميل الحدى لصادرات القطاع الصناعى بدون البترول كدالة فى الناتج الصناعى بدون البترول معدلا يقل كثيرا عن المعدل سالف الذكر ، حيث بلغ حوالى ٦ر١٦٪ خلال الفترة ذاتها(١٥) ٠

٢/١/٢ ـ هيكل الواردات المنظورة :

هناك عدة تقسيمات مختلفة للواردات السلعية ، غير أن طبيعة التحليل فى هذه الدراسة تقتضى الاعتماد على تقسيم الواردات الى أربعة أقسام حسب نوعية وطبيعة السلعة المستوردة ٠ وهذه التقسيمات هى :

١ ـ واردات الوقود والمواد الخام٠ ٢ ـ واردات السلع الوسيطة ٠
٣ ـ واردات السلع الاستثمارية ٠ ٤ ـ واردات السلع الاستهلاكية ٠

ومن الملاحظ ان الميل الحدى للاستيراد السلعى خـــلال الفترة قد بلغ حوالى ٣٧٪(١٦) ، وهو معدل مرتفع الى حد كبير خاصة اذا ما قورن بالميل الحدى للتصدير السلعى خلال نفس الفترة ، والذى بلغ حوالى ٦٪ فقط ٠ أما بالنسبة لمعدل النمو المركب للواردات المنظورة فقد بلغ حوالى ٢٢٪ خلال فترة الدراسة(١٧) ، فى حين بلغ نفس المعدل للصادرات المنظورة ٤ر١٥٪ فقط ٠

وفيما يلى تحليلا موجزا لتطور هيكل الواردات السلعية وفقا للتقسيم سالف الذكر ٠

١/٢/١/٢ ـ واردات الوقود والمواد الخام :

ومن أهم السلع التى تشتمل عليها هذه المجموعة هى المنتجات البترولية، والقمح والذرة ، والدخان ، والصوف الخام ، ويتتبع تطور قيمة الواردات من هذه المجموعة السلعية خلال فترة الدراسة من جدول رقم (٥) بالملحق الاخصائى رقم (١) يتضح أن الاتجاه العام يأخذ فى التزايد باستمرار حتى بلغت ٩ر١٩٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٨ مقابل ٤٩٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، وحوالى ٥ر٧٤ مليونا عام ١٩٧٠ ٠

وتعكس الزيادات السابقة ارتفاع معدل النمو المركب خـــلال الفترة والذى بلغ حوالى ٥ر١٨٪ خلال الفترة (٧٠ ـ ٨٨/١٩٨٩(١٨) وعلى الرغم من ذلك فان الأهمية النسبية للواردات هذه المجموعة من اجمالى الواردات

تتجه الى التناقص حتى بلغت ٢ر١٢٪ فقـــط عـــام ١٩٨٨ مقابل ٧ر٢١٪ عام ١٩٧٠ ٠

٢/٢/١/٢ - واردات السلع الوسيطة :

تتكون أهم واردات السلع الوسيطة من الشـــحوم والزيوت والمواد الكيماوية والاسمدة والاسمنت والاخشاب والورق والقضبان والصفائح ٠٠ الخ ٠

ويوضح الجدول رقم (٥) بالملحق رقم (١) أن اجمالى واردات السلع الوسيطة قد اتجه نحو التزايد المستمر خلال الفترة وبمعدلات ملحوظة ، حيث بلغت حوالى ٦٤١٠ مليون جنيها عام ١٩٨٨ مقابل ٦ر١٢٨ مليونا عام ١٩٧٠ ٠ ويؤكد التقدير الاحصائى لمعدل النمو المركب لهذه الواردات هذا الاتجاه ٠ حيث بلغ ٥ر٢٤٪ خلال الفترة(١٩) ٠

وفضلا عن ذلك فان واردات السلع الوسيطة تحتل أهمية نسبية بارزة من هيكل الواردات السلعية ، حيث بلغت عـــام ١٩٨٨ حوالى ٣ر٣٩٪ من اجمالى الواردات الســـلعية ، ولم تنخفض عن ٣١٪ تقريبا خـــلال الفترة بأكملها ، بل أنها قد بلغت فى بعض السنوات ما يقرب من ٤٣٪ ٠

ومن الملاحظ أن الميل الحدى للواردات الوسيطة قد بلغ ١٠٪ بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩/٨٨)(٢٠) ٠

٣/٢/١/٢ - واردات السلع الاستثمارية :

احتلت واردات السلع الاستثمارية أهميـــة نســـبية تالية فى هيكل الواردات المصرية ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالى الواردات ٢٤٪ فى المتوسط خلال الفترة ٠ وان كانت قد انخفضت فى بعض السنوات الى أدنى معدل لها عام ١٩٧٤ وهو ٥ر١٣٪ كما بلغت أعلى نسبة لها عام ١٩٧٩ ، حيث وصلت الى ٧ر٣٠٪ ٠

ويشير التقدير الاحصائى لمعدل النمو المركب أنه قد بلغ ٥ر٤٢٪ خلال فترة الدراسة(٢١) ٠ كما قد بلغ الميل الحدى لواردات السلع الاستثمارية بالنسبة لحجم الاستثمار المحلى حوالى ٣٥٪(٢٢)٠وتشير النسبة الاخيرة الى

أن كل زيادة فى الاستثمار المحلى بمقدار وحدة واحدة فانها تتطلب استيراد سلعا استثمارية مقدارها ٣٥ر من هذه الوحدة ٠

٤/٢/١/٢ - واردات السلع الاستهلاكية :

تتكون أهم واردات السلع الاستهلاكية من سيارات الركوب والتلفزيونات وأجـــزائها ، والســـكر والشـــاى والأدوية والألبـــان ومنتجاتها ودقيق القمح ٠٠٠ الخ ٠

ويوضح الجدول رقم (٥) بالملحق رقم (١) أن اجمالى واردات السلع الاستهلاكية قد قفز من ٥٩ مليون جنيها عام ١٩٧٠ لتصل الى ٩ر٣٨٧٤ مليون جنيها عام ١٩٨٨ ، وهو ما يشير الى أن معدل النمو المركب قد بلغ حوالى ١ر٢٧٪ خلال الفترة(٢٣) ٠

وبجانب ذلك فقد أوضحت الاهمية النسبية لواردات السلع الاستلاكية تزايد نصيبها من ٣ر١٧٪ عام ١٩٧٠ الى ٨ر٢٣٪ عام ١٩٨٨ من اجمـــالى الواردات السلعية ٠ كما بلغ الميل الحدى لواردات السلع الاستهلاكية بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى حوالى ٦٪ خلال الفترة(٢٤) ٠

ويلاحظ أنه على الرغم من أن الاهمية النسبية للورادات الاستهلاكية تأتى فى المرتبة الثالثة الا أن قيمة الواردات الاستهلاكية فقط عام ١٩٨٨ تزيد عن كل حصيلة الصادرات السلعية بما فيها البرتول ومنتجاته فى نفس العام ، حيث بلغت الأولى ٣٨٧٥ مليون جنيه فى حين بلغت الثانية ٣٣٨٣ مليونا فى نفس السنة ٠ وتعد هذه الملاحظة على جانب كبير من الخطورة اذ أن كـــل حصيلة مصر من الصادرات السلعية لا تكفى لاستيراد غير عدد قليـــل من السلع الاستهلاكية ٠

٢/٢ ميزان العمليات غير المنظورة :

حقق ميزان العمليات غير المنظورة بدون التحويلات الرسمية فقط فائضا مقداره ١ر٣٢٠١ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ مقابل ٣ مليون فقط عام ١٩٧٢٠ (جدول رقم ١) بالملحق ٠

وعندما كانت المتحصلات الجارية ، خلال هذه الفترة تشمل تحويلات العاملين بالخارج ، فقد أدى ذلك الى تزايد الفائض فى ميزان العمليات غير المنظورة فى عام ١٩٨٥/٨٤ ٠ وعندما تم فصل تحويلات العاملين بالخارج من بند فوائد وأرباح وايرادات أخرى انكمش الفائض فى ميزان العمليات غير المنظورة بدون التحويلات فى الاعوام التالية لعام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ حوالى ٥١ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ وحوى ٢٣٤١ر٦ مليونا عام ١٩٨٩/٨٨ ٠ أما عام ١٩٨٦/٨٥ فقد تحول الفائض الى عجز ، حيث بلغ حوالى ٣٧١ر٩ مليون جنيه ٠

وباضافة بند التحويلات الى ميزان العمليات غير المنظورة نجـــد أن رصيده قد تحول الى فائض خلال الفترة بأكملها ٠وبلغ حوالى ١٢٤٦٣ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ ، مقابل ٢٨١٢ مليونا عام ١٩٨١/٨٠ و ٧ر٩٥ مليونا عام ١٩٧٠ ٠

فاذا علمنا أن العجز التجارى قد بلغ ١٦٤٨٦ر٤ مليون جنيه عام ٨٨/ ١٩٨٩ ، فان الفائض المحقق فى ميزان العمليات غير المنظورة شاملا التحويلات يغطى أكثر من ٧٥٪ من هذا العجز ٠

ويعكس هذا الأمر الاخير خللا هيكليا فى الاقتصاد المصرى ٠ اذ يشير الى أن مستوى الأداء التصديرى للقطاعات السلعية يعد منخفضا الى حد كبير مقارنة بمستوى الأداء التصديرى للقطاعات الخدمية ٠

وبتحليل حصيلة الصادرات غير المنظورة فاننا نلاحظ ما يلى :

١ ـ احتلت المتحصلات من قطاع السياحة المرتبة الثانية من اجمالى المتحصلات غير المنظورة خلال الفترة بأكملها ، حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ٧٦٪ عام ١٩٧٠ انخفضت الى ٤٥٪ عام ١٩٧٥ ، ويعود هذا التراجع الى اعادة فتح المرور بقناة السويس فضـــلا عن تزايد بند فوائد وأرباح وايرادات أخرى نتيجة لزيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والتى كانت تدرج فى هذا البند حتى عام ١٩٨٦/٨٥ ٠

هذا وقد بلغت الأهمية النسبية لمتحصـلات قطاع السـياحة حوالى

٩ر٢٥٪ عام ٨٨/٨٩ مقابل ٣ر٥٦٪ عام ١٩٨١/٨٠ · ويرجع هذا الإنخفاض الى فصل المتحصلات الأخرى عن متحصلات السياحة والتى تعذر فصلها قبل عام ١٩٨٦/٨٥ · ومع ذلك فلازال بند الايرادات السياحية يحتل الوزن النسبى الأكبر من بين المتحصلات غير المنظورة ·

٢ ـ احتلت المتحصلات المحققة من قناة السويس المرتبة الثالثة خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ٨٨/٨٩) حيث بلغت أهميتها النسبية ١١٪ عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ١٢٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، وظلت تدور حول هذه النسبة خلال الفترة ·

أما بند الملاحة والذى يتضمن مقابل تموين وخدمة السفن والطائرات بالموانى ، وايرادات شركات الملاحة والطيران المصرية ، فقد احتل المرتبة الرابعة بعد بند الفوائد والارباح والسياحة وقناة السويس اذ تبلغ أهميته النسبية حوالى ٧ر١٠٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، مقابل ٨٪ عام ١٩٨١/٨٠ ·

٣ ـ أما بالنسبة لتحويلات العاملين بالخارج فقد كان يتم ادماجها كما سبق القول فى بند فوائد وأرباح وايرادات أخرى ، الأمر الذى جعل هذا البند يحقق نموا متزايدا عبر الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٩/٨٨ ، واحتل بذلك المرتبة الأولى من جملة المتحصلات غير المنظورة ·

٤ ـ باضافة بند التحويلات الى رصيد المعاملات الجارية ينخفض العجز فى ميزان المدفوعات ليصل الى ٢ر٤٠٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٨ مقابل ٨ر١٠٨٧ مليونا عام ٨٠ /١٩٨١ ·

٣/٢ ميزان العمليات الرأسمالية :

يعكس التغير فى صافى الأصول الأجنبية المملوكة للدولة الموقف الشامل لميزان المدفوعات ويعبر مقدار التغير فى صافى الأصول الأجنبية عن مفهوم الفجوة التمويلية(٢٥) · وهى تمثل الزيادة فى العجز الجارى شاملا التحويلات عن الفائض الرأسمالى فى ميزان العمليات الرأسمالية · ويفهم من ذلك أن العجز الجارى غير المغطى من الفائض الرأسمالى يتم تسويته فى النهاية بنقص فى مقدار الاحتياطيات الأجنبية · ويوضح الجدول التالى كيفية تمويل العجز الجارى خلال عدة سنوات مختارة ·

جـــدول رقم (٢)
كيفية تمويل العجز الجارى خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩/٨٨

السنوات	العجز الجارى شاملا التحويلات	صافى العمليات الرأسمالية	التغير فى صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى
١٩٧٥	٥٤٧ر٣	٦٩٥ر٣	+ ١٤٨
٨٢/٨١	٢١٢٨ر٢	٢٣٠٤ر٢	+ ١٦٧ر٨
٨٦/٨٥	٢٤٠١ر٨	٣٢٨٤ر٤	+ ٨٨٢ر٧
٨٩/٨٨	٤٠٢٣ر٤	٣٧٩٤ر٤	- ٣٢٩

المصدر : البنك المركزى المصرى : التقارير السنوية ، اعداد مختلفة ٠

ويمثل صافى العمليات الرأسمالية الفرق بين المعاملات الرأسمالية الدائنة والتى تتمثل أهم بنودها فى صافى استخدام التســـهيلات المصرفية والودائع الأجنبية والقروض الخارجيـــة بمختلف أنواعهـــا ٠ والمعاملات الرأسمالية المدينة والتى تتمثل أهم بنودها فى القروض الممنوحة من مصر وصافى سداد التسهيلات المصرفية ٠

وقد سجل ميزان العمليات الرأسمالية فائضا خلال فترة الدراســة ، والذى بلغ عام ١٩٨٩/٨٨ ـ ٣٧٩٤ر٤ مليون جنيه مقابل ٦٩٥ر٣ مليونا عام ١٩٧٥ ٠ ويعد هذا الفائض أمرا طبيعيا لكون مصر دولة مستوردة لرأس المال ، وتقوم بالاقتراض من الخارج لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ومن المعروف أن هذه الفترة شهدت تزايدا مســـتمرا فى حجم القـــروض الخارجية التى حصلت عليها مصر ٠

وبربط رصيد ميزان المعاملات الجارية شاملا التحويلات برصيد ميزان المعاملات الرأسمالية نحصل على الموقف الشامل لميزان المدفوعات ، وهو الذى يعكس صافى التغير فى الأصول الأجنبية المملوكة للدولة وفقا لما تقـــدره المتطابقة التالية :

$$BOP = NFA = (X - M) + K$$

ويعنى ذلك أن :

رصيد ميزان المدفوعات = التغير فى صافى الأصول الأجنبية للجهاز المصرفى

= رصيد الميزان الجارى والتحويلات + رصيد ميزان العمليات الرأسمالية

ويوضح الجدول السابق رقم (٢) أن التغير فى صافى الأصـــول الأجنبية للاقتصاد المصرى كان موجبا خلال معظم سنوات الدراسة حيث بلغ (+ ٨٨٢ر٧) مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ · ويرجع ذلك الى أن الفائض المحقق فى ميزان العمليات الرأسمالية كان يفوق العجز الجارى نتيجة لتزايد حجم القروض الخارجية خلال هذه الفترة ·

وفى عام ١٩٨٩/٨٨ تغير صافى الأصول الأجنبية بالسالب حيث بلغ مقدار التغير حوالى (- ٢٢٩) · ويرجع ذلك الى زيادة العجز فى ميزان المعاملات الجارية الناتج عن انخفاض أسعار وكمية صادرات البترول من ناحية ، وارتفاع أسعار الواردات من ناحية أخرى فى هذا العام ·

٣ - تحليل السياسات الراهنة لميزان المدفوعات :

اتضح من تحليل التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى وجود عجزا هيكليا ، ويعد هذا العجز فى حقيقة الأمر محصـــلة طبيعية لمجموعة السياسات الاقتصادية التى اتبعت خلال العقود الثلاثة الماضية ·

ومن أهم تلك السياسات التى لعبت دورا فى أحداث هذا العجز ما يلى:

١ - سياسات التنمية ·
٢ - سياسات سعر الصرف ·
٣ - السياسات المالية والنقدية ·
٤ - سياسات الاستثمار والاقتراض الخارجى ·
٥ - سياسات ونظم ادارة التجارة الخارجية ·

وسوف نتناول فيما يلى دور هذه السياسات فى احداث وتزايد حدة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى خلال فترة الدراسة ·

١/٣ - سياسات التنميـــة :

استقر الفكر الاقتصادى على تقسيم سياســـات التنمية الاقتصادية بوجه عام الى سياسات ذات توجد داخلى ، وسياسات ذات توجه خارجى ، ويقصد بالأولى سياسة الاحلال محل الواردات ، أما الثانية فيقصد بها سياسة تنمية الصادرات(٢٦) ٠

١/١/٣ - سياسة التوجه للداخل (الاحلال محل الواردات) :

لقد انتهجت مصر منذ بداية الخمســـينات وحتى منتصف السبعينات سياسة الاحلال محل الواردات(٢٧) ٠ وقد استلزم اتباع هذه السياسة رفع معدل الحماية للانتاج المحلى والتدخل المباشر للدولة فى قطـــاع التجارة الخارجية ، فضلا عن الرقابة على الصرف الأجنبى رقابة كمية الى جانب القيود السعرية التى تميزت بنظم تعدد أسعار الصرف(٢٨) ٠

وقد أدى تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات دون الأخذ فى الاعتبار العائد الاقتصادى الصافى والاثار غير المباشرة على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وعلى المتغيرات الاقتصادية المختلفة للاقتصاد القومى الى بروز مجموعة من الآثار غير المواتية والتى تمثلت فيما يلى(٢٩) :

١ - زيادة حجم الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية ٠
٢ - ارتفاع تكلفة المنتجات المحلية نتيجة لضعف مســـتوى الكفـاءة واهدار اقتصاديات الحجم ٠
٣ - انخفاض مستوى الجودة نتيجة الانعزال عن السوق العالمى بسبب الحماية المرتفعة ٠
٤ - وجود طاقات عاطلة نتيجة ندرة الصرف الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج من ناحية ، وضيق السوق المحلى بالنسبة لبعض المنتجات من ناحية أخرى ٠

ولاشك أن ارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة للسلعتامة الصنع أو مدخلات الانتاج المختلفة قد أدى الى ارتفاع الأســـعار ومن ثم انخفاض المقـــدرة التنافسية للصادرات المصرية بشـكل أدى فى النهاية الى ضعف مســـتوى الاداء التصديرى ٠

ونخلص مما سبق الى أن سياسة الاحلال قد خلقت قطاعا يعتمد فى كثير من مستلزمات انتاجه على الواردات دون أن يتمخض عنه زيادة ملموسة فى الصادرات ، الأمر الذى انعكس فى النهاية على تراكم العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ٠

٢/١/٣ ـ سياسة التوجه للخارج (تشجيع الصادرات) :

نظرا لما شهده الاقتصاد المصرى من آثار غير مواتية نتيجة التركيز على سياسة الاحلال محل الواردات منذ بداية الخمسينات ، فقد بدأت تظهر توجهات جديدة منذ منتصف السبعينات ٠ وقد انحصرت هذه التوجهات فى انتهاج سياسة اقتصادية جديدة قوامها الانفتاح على العالم الخارجى ، شرقه وغربه ٠ وقد تحددت هذه السياسة فى صدور عدة قوانين وقرارات تستهدف اعادة تنظيم الحياة الاقتصادية وتهيئة المناخ اللازم لنمو الاستثمارات العربية والأجنبية ، الى جانب تنظيم قطاعات الانتاج على نحو يكفل تشجيع الصادرات المصرية ونموها ٠

ومن هذا المنطلق بدأت مصر فى انتهاج سياسة تشجيع الصادرات بشكل جزئى الى جانب استمرار سياسة الاحلال سالفة الذكر ، غير ان القيود الادارية ، وهيكل الحماية المتحيز ضد الصادرات(٣٠) ، وتراجع دور الأسعار فى تخصيص الموارد الى جانب عدد آخر من العوامل السياسية والتنظيمية والاجتماعية قد أسهمت فى ضعف النتائج المترتبة على سياسة تشجيع الصادرات ٠ وبذلك استمر الاتجاه المتزايد لتراكم العجز فى ميزان المدفوعات المصرى ٠ ولاشك أن استمرار وجود العوامل المعوقة سالفة الذكر سوف تؤدى الى فشل أى سياسة لتشجيع الصادرات وتحرير التجارة(٣١)٠

٢/٣ ـ سياسة الصرف :

لقد تميز النظام المطبق لتحديد أسعار الصرف فى مصر خلال فترة الدراسة بعدة خصائص أهمها(٣٢) :

١ ـ تحديد سعر الصرف بطريقة ادارية ٠
٢ ـ وجود أسعار صرف متعددة ٠
٣ ـ تقويم الجنيه المصرى بأعلى من قيمته الحقيقية ٠

والجدير بالذكر هو ان سعر صرف الجنيه المصرى قد ثبت عند مستوى ٢ر٥٥ دولار للجنيه قبل عام ١٩٧٣ ، وتوالى تخفيض سعر صرف الجنيه تجاه الدولار برفع العلاوات التى تضاف الى السعر الرسمى السابق تحديده، وبذلك انخفض سعر صرف الجنيه ليصبح ١ر٧ دولار من سبتمبر ١٩٧٣ حتى فبراير ١٩٧٦ ، ثم انخفض الى ١ر٥ دولارا ثم ١ر٤٧ دولارا ثم ١ر٤٣ دولار حتى ديسمبر ١٩٧٨ ٠

ومن أول يناير عام ١٩٧٩ حتى أول أغسطس ١٩٨١ تم توحيد سعر الصرف الرسمى والتشجيعى ليصبح ١ر٤٧ دولارا للجنيه(٣٣) ٠

وقد عادت مصر مرة أخرى الى نظام يأخذ بتعدد أسعار الصرف من أول أغسطس عام ١٩٨١ ، وأصبح هناك سعر صرف رسمى وآخر تشجيعى ، وثالث فى السوق الحرة ، ورابع للاتفاقيات ٠

وفى شهر مايو عام ١٩٨٧ صدر قرار بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى ، وتم تحويل كافة العمليات الخاصة باستيراد السلع والخدمات للقطاعين العام والخاص من موارد هذه السوق ، وذلك بسعر صرف مرن تحدد فى البداية بمقدار ٢١٧ قرشا للدولار ٠ أما بالنسبة لسعر صرف مجمع البنك المركزى فقد تم رفعه مرتين من ٧٠ قرشا للدولار الى ١١٠ قرشا فى أغسطس ١٩٨٩ ، و ٢٠٠ قرشا فى أغسطس ١٩٩٠ ٠

وعلى الرغم من أن الخطوة الاخيرة تعد علامة جيدة على طريقة توحيد سعر الصرف ومحاولة تقويم الجنيه المصرى بقيمته الحقيقية ، فانها لازالت غير كافية لازالة الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها ميزان المدفـــوعات المصـــــرى ٠

والجدير بالذكر أن هيكل أسعار الصرف السائد خلال فترة الدراسة قد أسفر عن نتائج متحيزة ضد حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ٠ فقد كانت الفجوة الكبيرة بين الأسعار المحددة وأسعار السوق الحرة ، الى جانب عدم السماح للمصريين بالاحتفاظ بحصلة صادراتهم من النقد الأجنبى لتمويل مستلزمات الانتاج المستوردة بمثابة عقوبات مالية على المصدرين مما أدى الى أضعاف الحافز على التصدير(٣٤) ٠ وأن كان قد تغير الحال فى الفترة

الأخيرة بالنسبة لامكانية السماح باحتفاظ المصدر بحصـــيلة صادراته أو التنازل عنها أو استخدامها ٠

٣/٣ ـ السياسات المالية والنقدية :

تحدد مناهج دراسة ميزان المدفوعات علاقة كل من السياسات الماليـة والنقدية بميزان المدفوعات ٠ فمنهج المرونات يبحث فى دور تغيير أسـعار الصرف فى علاج مشاكل ميزان المدفوعات ، فى حين يهتم منهج الاستيعاب بدور السياسات المالية كمدخل مناسب للعلاج ، أما المنهج النقدى فيبحث فى دور السياسات النقدية فى هذا الاطار(٣٥) ٠

ولاشك ان التداخل بين المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعب الفصل بين هذه المناهج عند اختيار التوليفة الملائمة من السياسات ٠

هذا وقد انحصرت آثار السياسات المالية التوسعية خلال فترة الدراسة فى تزايد عجز الموازنة العامة للدولة ، والذى بلغ ما يقرب من ٨٢١٦ مليون جنيه عام٨٨/١٩٨٩ وفقا للربط الفعلى بالحسابات الختامية(٣٦) ٠ وتبلغ نسبة هذا العجز الى الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية حوالى ٧ر١٦٪ مقابل ٤ر١٥٪ عام ٨٧/١٩٨٨ ٠

وتأخذ آثار العجز المالى اتجاهات متبـــاينة فى التأثير على ميزان المدفوعات ٠ ويتلخص الاتجاه الأول فى ان العجز المالى الناتج عن السياسة المالية التوسعية يؤدى نظريا الى زيادة الطلب الكلى ، الأمر الذى ينعكس فى النهاية فى زيادة الواردات ٠ أما الاتجاه الثانى فيتلخص فى تأثير العجز المالى على المعروض النقدى(٣٧) ومن ثم ارتفاع الأسعار المحلية وفقدان جانب من الميزة النسبية التى تتمتع بها بعض الصادرات وهو أمر يؤدى الى انخفاض الصادرات أو على الأقل ابطاء نموها ٠ وتصبح المحصلة النهائية لعجز الموازنة العامة تزايد عجز ميزان المدفوعات ٠

٣/٤ ـ سياسات الاستثمار والاقتراض الخارجى :

تحددت المعالم الأساسية لسياسات الاستثمار العـــربى والأجنبى فى مصر بصدور قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والذى تعدل بالقانون

رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ ، وأخيرا صدر القانون الموحد للاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذى حل محل قوانين الاستثمار السابقة ٠

وعلى الرغم من مرور ما يربو على خمس عشرة سنة على صدور القانون الأول ، وعلى الرغم من المزايا والاعفاءات التى تقررت بموجب هذه القوانين للمستثمر الأجنبى ، فان المؤشرات تشير الى ضعف النتائج ومحدودية التأثير للاستثمار الأجنبى على الناتج القومى وميزان المدفوعات(٣٨) ، فضلا عن أن حجم التدفقات المترتبة على هذه القوانين لا يتناسب مع حجم المزايا والاعفاءات المقررة من ناحية ، وطول الفترة الزمنية التى مرت على صدور القوانين من ناحية أخرى(٣٩) ٠

وتشير النتيجة السابقة الى قضية على جانب كبير من الأهمية وهى قضية المناخ الاستثمارى(٤٠) المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من ناحية ورفع كفاءة الاستثمارات المحلية والأجنبية من ناحية أخرى ٠ وحسبنا أن نشير هنا الى عدد من المعوقات التى أثرت ولازالت تؤثر على امكانيات تحسين المناخ الاستثمارى المصرى ، ومن هذه المعوقات ما يلى :

- عدم استقرار نظم وسياسات سعر الصرف ٠
- البيروقراطية الادارية وتعقد الاجراءات الخاصة بالاستثمار أو التصدير ٠
- تراكم المديونية الخارجية وما تعكسه من حالة عدم الاستقرار ٠
- تزايد عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم، ويعكس ذلك أيضا حالن من عدم الاستقرار الاقتصادى٠
- سيطرة القطاع العام على حركة النشاط الاقتصادى فى مصر ٠
- قوانين العمل والاجور والايجار والتمليك ٠٠٠ الخ ٠
- المعوقات الخاصة بالاطار المؤسسى الحاكم للمجتمع ٠

واذا انتقلنا من ناحية أخرى الى سياسة الاقتراض الخارجى فانه يلاحظ ان عملية الاقتراض الخارجى قد سارت بشكل عشوائى وبدون تخطيط منظم منذ بداية السبعينات حتى الان ، ويرجع ذلك فى حقيقة الأمر الى عدم توافر قاعدة جيدة للمعلومات وادارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى ،

الأمر الذى انعكس فى تراكم المديونية الخارجية وتزايد الالتزامات المستحقة على هذه الديون ٠

ولا شك أن تزايد اعباء الديون الخارجية قد اضاف عبئا آخر على ميزان المدفوعات مما أدى الى زيادة مدفوعات الفائدة فى ميزان العمليات الجارية من ناحية ، وزيادة مدفوعات أقساط الدين فى ميزان المدفوعات الرأسمالية من ناحية أخرى ٠

٥/٣ ـ سياسات ونظم ادارة التجارة الخارجية :

تؤثر عادة الكيفية التى تدار بها التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات ، وعلى الامكانيات الخاصة بتنمية الصادرات ٠ ويعتبر قطاع التجارة الخارجية فى مصر أحد القطاعات التى لعب القطاع العام دورا كبيرا فى ادارتها خلال فترة الدراسة ، الأمر الذى انعكس على النتائج غير المواتية التى أسفر عنها تحليل ميزان المدفوعات المصرى ٠

ومن المعروف أن نشاط التجارة الخارجية قد احتكر بالكامل منذ بداية الستينات ، وذلك عندما بدأت مصر تدخل مرحلة التوجيه والتخطيط الاقتصادى الشامل ٠ وتم انشاء المؤسسات العامة لكى تتولى شركات القطاع العام التابعة لها القيام بنشاط الاستيراد بالكامل ومعظم نشاط التصدير ٠ وقد واكب هذا الاتجاه زيادة التعامل مع دول الكتلة الشرقية بحكم طبيعة التوجه الاقتصادى لهذه المرحلة ، وتم بذلك عزل السوق المحلى عن المنافسة الخارجية ، واتجهت عمليات الانتاج للاحلال الذى تطلب مزيدا من الواردات، وأعتمدت سياسة التصدير على الفائض بعد الاستهلاك ٠ ومع تزايد السكان وحجم الاستهلاك اتجهت معظم الصادرات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية الى الانخفاض ٠

وعندما حل عقد السبعينات ، وأعيد تنظيم العمل بقطاع التجارة الخارجية ، وسمح للقطاع الخاص بالدخول فى بعض عمليات التصدير والاستيراد كانت معظم المنتجات المصرية قد فقدت عوامل الجودة والقدرة على المنافسة وذلك نتيجة لما لى :

ـ احتكار شركات القطاع العام لنشاط التجارة الخارجية ٠

- تحول اتجاه التجارة الخارجية بدرجة كبيرة الى دول الكتلة الشرقية ٠
- اتباع أسلوب الاتفاقات الثنائية فى التجارة الخارجية ، وهو أسلوب غير كفء فى ادارة التجارة الخارجية ٠
- اتباع سياسة تصدير الفائض الذى اتجه الى التناقص ٠
- ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض مستوى الجودة ٠
- اهمال الدراسات الخاصة بالسوق الخارجى ٠

وقد شهد عقد الثمانينات محاولات متعددة لزيادة دور القطاع الخاص فى مجال التجارة الخارجية ، غير أن القطاع العام لم يزل حتى الآن يحتل وزنا نسبيا كبيرا فى هذا المجال الى جانب تردد القطاع الخاص فى الدخول فى مجال التصدير نتيجة لعدد من العقبات البيئية والاقتصادية والتشريعية ٠

وعلى هذا الأساس لم يكن غريبا أن يسفر تحليل التغيرات الهيكلية لميزان المدفوعات المصرى عن عجز تجارى بلغ حوالى ١٦ر٥ مليار جنيه مصرى عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

٤ ـ تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات فى التسعينات :

انتهينا فى التحليل السابق الى أن العجز المتراكم فى ميزان المدفوعات المصرى كان نتاجا طبيعيا لمجموعة السياسات التى طبقت خلال فترة الدراسة ٠ اذ ركزت هذه السياسات على عدد من الجوانب التى أسهمت فى زيادة حدة الخلل فى ميزان المدفوعات ٠

والواقع أن هذه السياسات لم تتغير حتى الآن على نحو يسهم بشكل فعال فى تلافى الاثار الاقتصادية غير المواتية ، وتخفيف حدة الضغوط التى يتعرض لها الميزان ٠

وسوف نحاول فى هذا الجزء من البحث دراسة عدد من السيناريوهات البديلة للتنبؤ بأحوال ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات ٠ والواقع ان محاولة استقراء متغيرات المستقبل تواجه عادة بصعوبات بالغة ٠ ومرد هذه الصعوبات فى عالم الاقتصاد هى أن متغيراته تتصف بالحركة وعدم الثبات ، الأمر الذى ينعكس فى نتائج التقدير والاستقراء ٠ غير أن دراسة سياسات

الماضى ونتائجها تؤكد أن هناك ضرورة ملحة لتغيير هذه السياسات ، على أن يكون التغيير مبنى على حقائق الماضى وتجارب الدول الأخرى فى هذا المجال بالاضافة الى توقعات المستقبل ٠

وفيما يلى دراسة ثلاثة سيناريوها لمحاولة التنبؤ بما سوف يكون عليه ميزان المدفوعات خلال العقد الاخير من القرن الحالى :

١/٤ ـ السيناريو الأول ـ بقاء الأحوال على ماهى عليه :

ويتناول هذا السيناريو محاولة التعرف على وضع ميزان المدفوعات فى التسعينات ، دون أن تحدث أية تغيرات فى السياسات الراهنة ، أو فى أية عوامل أخرى قد تؤثر على مسار المتغيرات الحاكمة لمكونات الميزان فى المستقبل ٠

وسوف نستخدم فى هذا البديل نتائج التقدير لمعادلات الاتجاه العام لكل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والتحويلات(٤١) ٠

وتشير نتائج التقدير الواردة فى الجدول رقم (٦) بالملحق الاحصائى الى ما يلى :

١ ـ من المتوقع وفقا لمعادلات الاتجاه العام أن يصل العجز التجارى الى ٢ر١٧ مليار جنيه مصرى عام ٢٠٠٠ ٠ ويلاحظ أن العجز التجارى وفقا لبيانات البنك المركزى قد بلغ حوالى ٥ر١٦ مليار عام ١٩٨٩/٨٨ مقابل ٣ر٦ مليار عام ١٩٨٦/٨٥ ٠ والواقع أن هذه القفزة تعتبر مفتعلة الى حد كبير نتيجة لاعادة تقويم بعض المعاملات بأسعار السوق المصرفية الحرة والتى بلغت ٩ر٢٢٢ قرشا للدولار عام ١٩٨٧/٨٦ و ٧ر٢٢٨ قرشا للدولار عام ١٩٨٩/٨٨ ٠

ولذلك جاءت نتيجة التقدير لتوضح أن الاتجاه العام للعجز التجارى لم يكن ليرتفع بأكثر من ١ر١١ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ لولا ذلك الارتفاع الذى حدث فى سعر الصرف ٠

٢ ـ من المتوقع أن يحقق ميزان المعاملات غير المنظورة شاملا

التحويلات فائضا يصل الى حوالى ١١ مليار جنيه عام ٢٠٠٠ ٠ الأمر الذى يترك عجزا فى ميزان المعاملات الجارية يصل فى ذلك العام الى حوالى ٢ر٤ مليـار جنيه ٠

والواقع أن هذه التقديرات تأخذ فى اعتبارها فقط تلك التغيرات التى حدثت فى مكونات ميزان المدفوعات خلال العقدين الماضيين ٠ وعلى ذلك فمن المتوقع فى حالة بقاء السياسات الاقتصادية على ما هى عليه أن يستمر اتجاه العجز فى ميزان المعاملات الجارية كما هو واضـــح من الجـــدول رقـــم (٦) بالملحق ٠

٢/٤ ـ السيناريو الثانى : اتباع سياسات أكثر توجها للداخل :

ينبنى هذا السيناريو على أساس اتخاذ عدد من الاجراءات التى تزيد من درجة تدخل صانع السياسة فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر ٠ والأدوات الرئيسية فى هذا الاتجاه هى :

ـــ سياسة التصنيع التى تعتمد على امتلاك الدولة لادوات ووسائل الانتاج بصفة مباشرة ، وتخصيص الاستثمارات بشكل تحكمى الى حد كبير، والتدخل لتحديد الأسعار بطريقة ادارية ، والاعتماد على القيد الســـهل للميزانية فى حالة تحقيق احدى شركات الدولة لخسارة مالية ٠

ـــ السياسة التجارية التى تهدف الى مزيد من القيود على الواردات من خلال تحيز هيكل الحماية فى صالح الانتاج للسوق المحلى ، وزيادة درجة تدخل الدولة فى قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ، وادارة هذا القطاع من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الصفقات المتكافئة(٤٢) ٠

ـــ سياسة سعر الصرف التى تعمد الى الرقابة على الصرف الأجنبى واللجوء لتقويم العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية بأعلى من قيمتها الحقيقية ، كما يتم تخصيص الصرف الأجنبى لعمليات الاســـتيراد بطريقة ادارية بحتـــة ٠

والواقع أن اتباع هذا السيناريو ـ وهو بديل له ما يؤيده فى الكثير من الدول النامية ومنها مصر بطبيعة الحال ـ يؤدى الى انعزال الســـوق

المحلى عن السوق العالمى ، وتجاهل آلية السعر فى تحقيق التخصيص الكفء للموارد الانتاجية ، وينتهى الأمر بانتاج منخفض الجودة وذات تكلفة مرتفعة، واداء اقتصادى سيىء ٠

وقد كان هذا هو الحال بالنسبة للاقتصاد المصرى خلال فترة الستينات من هذا القرن ، وكانت النتائج التى ترتبت على هذا الاتجاه ، هى مزيدا من عجز ميزان المدفوعات ، ومزيدا من عجز الموازنة ومزيدا من التضـــخم ، ومزيدا من البطالة ، ومزيدا من المديونية الخارجيـة ، الى غيـــر ذلك من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الفترة الراهنة ٠

وقد اشارت دراسة متخصصة للبنك الدولى الى أن مستويات الاداء الاقتصادى لمجموعة الدول التى اتبعت هذا البديل (التوجه للداخل) كانت منخفضة بالمقارنة بمستويات الاداء لتلك المجموعة التى اتبعت استراتيجية التوجه للخارج ـ فقد بلغ متوسط معدل النمـــو للناتج المحلى الاجمالى فى المجموعة الأولى حوالى ٥ر٩٪ خلال الفترة (٦٣ ـ ١٩٧٣) ، وحوالى ٧ر٧٪ خلال الفترة (٧٣ ـ ١٩٨٥) ٠ أما المجموعة الثانية فقد حققت معدلا للنمو قدره ١ر٤٪ خلال الفترة الأولى ، وحوالى ٥ر٢٪ خلال الفترة الثانية ٠ ونفس الشىء بالنسبة لمعدل نمو صادرات السلع الصناعية ، ومعدل نمـو القيمة المضافة فى الصناعة والزراعة ٠٠٠ الخ(٤٣) ٠

٣/٤ ـ السيناريو الثالث : اتباع سياسات أكثر تحررية :

على العكس من السيناريو الثانى ، فان هذا البديل ينطوى على اتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررية ، بحيث تؤدى الى تحرير النشاط الاقتصادى بصفة عامة من كافة القيود التى تعوقه ٠

وفيما يلى تحليل عدد من السياسات التى يعتقد الباحث أنها ملائمة بصورة تعكس امكانيات تحسن وضع الميزان خلال التسيعنات ٠

١/٣/٤ـ استشراف السياساتالملائمة لميزان المدفوعات فى التسعينات:

سبق القول أن المتغيرات الاقتصادية تتشابك فيما بينها بشكل يصعب معه اتخاذ سياسات منفردة لعلاج خلل معين فى احد المتغيرات دون أن تتأثر

بقية المتغيرات بشكل أو بآخر · ومن هذا المنطلق فسوف نحاول فى هـــذا الجزء اقتراح مجموعة من السياسات ذات الصلة الوثيقة بميزان المدفوعات، معتمدين فى تحليل آثارها على التصور النظرى أو التحليـــل الذهنى دون اعطاء أحكام مطلقة بشأن تأثير السياســـة على الميـــزان · ومن هـــذه السياسات ما يلى :

٤/٣/١/١- سياسة سعر الصرف :

تم مناقشة هذه السياسة واثراها على نطاق واسع فى مختلف المحافل العلمية · وهناك من يؤيد الاراء الخاصة بضرورة فرض رقابة كمية وسعرية على سعر الصرف لتحقيق اغراض معينة ، وهناك أيضا من يدافع عن ضرورة تحرير سعر الصرف من كافة القيود المفروضة عليه وترك قيمة العملة لكى تتحدد فى ضوء آلية السوق ·

واذا كان لكل من الاتجاهين السابقين ما يبرره ، فان مصر قد اتبعت الاتجاه الأول لمدة طويلة ، وكانت النتائج واضحة ولا تحتاج الى تخيل ذهنى بشأن مناقشة آثارها المختلفة(٤٤) ·

وبمفهوم المخالفة فانه يمكن تصور أن تحـــــرير قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية ، اذ أن هذه القيمة يجب أن تتحدد وفقا لقـــوى عرضها والطلب عليها حتى وان ترتب على ذلك انخفاض هذه القيمة · وقد انتهت احدى الدراسات الى أن مرونة الطلب الســـعرية على الصـــادرات والواردات المصرية بلغت ٨١ر ، ٢٧ر على التوالى · أما مرونة الطلب الدخلية فقد بلغت ٧٣ر ، ١ر١ لكل من الصادرات والواردات على الترتيب ، وعلى الرغم من انخفاض المرونات فقد انتهت هذه الدراسة الى ان تخفيض قيمة العملة يترتب عليها تحسنا فى ميزان المدفوعات(٤٥) ·

هذا الى جانب أن رفع سعر الصرف سوف يترتب عليه ترشيد الاستهلاك المتزايد من بعض السلع الأساسية سواء كانت مستوردة فينخفض استيرادها، أو مصدرة فيقل الضغط الواقع عليها من جانب الاستهلاك المحلى · ولا يخفى بطبيعة الحال ما قد يترتب على رفع سعر الصرف من جذب لرؤوس الأموال النقدية (تحويلات المصريين بالخارج) أو زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار المباشر · وقد سبق ايضاح أن استقرار سعر الصرف

يأتى فى المرتبة الثانية بعد الاستقرار السياسى كمحدد لجذب الاستثمارات الأجنبية من الخارج ٠

والواقع أنه يجب التفرقة بين الأجل القصير والأجل الطويل من حيث تحليل الاثار المحتملة لتخفيض قيمة العملة ٠ ففى الأجل القصير قد يحدث مزيدا من العجز فى ميزان المدفوعات عقب التخفيض مباشرة ، غير أن الأجل الطويل يشير الى أن العجز يأخذ فى الانخفاض الى أن يتلاشى تماما وتصبح العملة مقومة بقيمتها الحقيقية ٠

٤/٣/١/٢- سياســـات التنمية :

سبق لنا تحليل سياسات التنمية التى اتبعت خلال فترة الدراسة ٠ ورأينا أن سياسة الاحلال كانت لها الغلبة ، كما أن هيكل الحماية قد تحيـــز لتعميق هذه السياسة ، وقد ساند ذلك بطبيعة الحال الى امتلاك الدولة لجزء كبير من العملية الانتاجية ، وتم ادارة الاقتصاد القومى بشكل انتفت منه عوامل المنافسة ، وأصبحت الرقابة المباشرة فى كل شىء هى الأصل والتحرير هو الاستثناء ٠

واذا نظرنا الى المصادر التى يمتد منها الخلل فيصيب ميزان المدفوعات لوجدناها مصادر متعددة ويصعب حصرها ٠ غير أنه يمكن تصور عدد من الجوانب التى يمكن باصلاحها تحسين صورة ميزان المدفوعات خلال الفترة الباقية من هذا القرن ٠ وتتمثل هذه الجوانب فيما يلى :

(أ) بالنسبة للقطاع الزراعى ، وهو القطاع الأصل بالنسبة للاقتصاد المصرى ، فقد تم اهماله تحت ستار ضرورة التصنيع ، غير ان التجارب قد أثبتت ان اهمال الزراعة يمتد ليصيب القطاع الصناعى فى كثير من مقومات نموه(٤٦) ٠ الى جانب التأثير السلبى على ميزان المدفوعات نتيجة لبطء نمو الانتاج الغذائى ومن ثم تزايد الواردات الغذائية من ناحية وانخفاض فائض الانتاج القابل للتصدير من ناحية أخرى ٠

وينصب اصلاح هذا القطاع على ضرورة تحريره من كافة القيـــود الحكومية الخاصة بالتسعير والتوريد الاجبارى مقابل الغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، مع ضرورة توجيه قدر كاف من الاســتثمارات لمجـــال

الاستصلاح والتوسع الأفقى ، وعدم التعويل على الامكانات الخاصة بالتوسع الرأسى فقط · ولاشك أن تحديد أسعار ناتج هذا القطاع سـوف تؤدى الى ترشيد الاستهلاك من ناحية وزيادة الانتاج والانتاجية من ناحية أخرى ، ومن المتصور أن يترك ذلك أثره على تحسن ميزان المدفوعات من خلال انخفاض الواردات ، وزيادة صادرات بعض السـلع الزراعيـة والتى لمصر فيها ميزة نسبية ·

(ب) بالنسبة للقطاع الصناعى ـ فهناك ضرورة فى الفترة الراهنة لاعادة هيكلته بشكل يسمح للقطاع الخاص بأن يؤدى دوره فى مناخ يتسم بتوافر عوامل المنافسة · وتتطلب اعادة هيكلة القطاع الصناعى ضرورة النظر بشىء من الجدية الى تصفية بعض شركات القطاع العام التى يشعر صانع السياسة بأنه لا أمل من اصلاحها · والمعيار هنا يجب الا يكون معيارا لقياس الربح والخسارة ، بل يجب أن يمتد الأمـر ليشـمل مسـتوى الاداء الاقتصادى(٤٧) ·

ولا شك أن منافشة القطاع العام من منظور الابقاء أم الالغاء هو طرح خاطىء من أساسه ولكن القضية هى كيفية تمكينه من العمـل على أسس اقتصادية سليمة(٤٨) · ولابد من تحديد دائرة واضحة للقطاع العام الذى يمكنه أن يعمل فى بيئة تنافسية دون اعالة من جانب الحكومة ·

فاذا أمكن اصلاح احدى شركات القطاع العام ، واستطاعت بالتالى ان تعمل فى ظل مناخ تنافسى دون الاعتماد على قيد الميزانية السهل لامكن لهذه المنشأة أن تنتج سلعا ذات جودة مناسبة واسعار تنافسية تمكنها من زيادة الصادرات والمساهمة بالتالى فى اصلاح العجز الخارجى · كما ان تخفيض اعتماد شركات القطاع العام على ميزانية الدولة يمكن الحكومة من تخفيض العجز الداخلى ومن ثم ضبط معدل التوسع النقدى ، وبالتالى تخفيض معدل التضخم المحلى ، الأمر الذى يكسب الصادرات ميزة تنافسية اضافية ·

خلاصة القول هو أنه من الضرورى اعداد خطة عمل على نحو سريع تقضى بتحديد دائرة القطاع العام التى ينبغى الا يتعداها ، مع اعادة هيكلته لكى يتمكن من العمل على أسس اقتصادية سليمة ، ويتم بيع وتصفية بقية الشركات التى تقع خارج حدود الدائرة السابقة ·

(ج) بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية - أصبحت الحاجة ملحة الى تحرير هذا القطاع واعادة صياغة هيكل الحماية ليعكس عدم تحيز لصالح الانتاج للسوق المحلى ، وينبغى قصر عملية التدخل فى هذا القطاع عن طريق الرقابة المباشرة · ويكتفى بنظام التعريفة الجمركية الذى يسمح فقط برفع التكلفة الاستيرادية لبعض السلع المطلوب ترشيد استيرادها وتخفيف هذه التعريفة بالنسبة لمكونات الانتاج المختلفة ·

وعلى الجانب الآخر فان الاقتصاد المصرى يحتاج فى الفترة الراهنة الى سياسة تصديرية تهدف أساسا الى خلق الصـــادرات وليس تنميـــة الصادرات · وعملية خلق الصادرات تتطلب ضرورة تحقيق قفـــزة سريعة وكبيرة فى الصادرات التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية صريحة أو كامنة ، وعلى سبيل المثال فان صـــناعات الملابس الجاهزة والوبريات والتريكو ، والمنتجات الجلدية ، والأثاث والمفروشات ··· الخ تعتبر من الصناعات التى يتجه حجم الاستثمار العالمى المنفق عليها الى الانخفاض ، ويتزايد الطلب العالمى عليها ، وترتفع القيمة المضافة فيها ، الى جانب تناسبها مع هيكل التصنيع المصرى ووجود الميزة النسبية فيها(٤٩) · وكل هذه الخصائص تجعل من هذه الصناعات مصدرا كبيرا لخلق الصادرات المصرية وتنميتها بشكل يسهم على نحو فعال فى علاج خلل ميزان المدفوعات المصرى ·

جماع القول اذن هو أن السيناريو المطلوب تطبيقه فى الفترة القادمة لعلاج عجز ميزان المدفوعات المصرى يتركز فى عدد من النقاط الضرورية أهمهـــا :

١ - توحيد سعر الصرف واعادة تقويم الجنيه المصرى ليعكس القيمة الحقيقية له · وهذا سيؤدى الى :

- تحسن مباشر فى ميزان المدفوعات ·
- زيادة تحويلات العاملين بالخارج ·
- زيادة تدفق الأموال للاستثمار المباشر ·
- ضغط وترشيد الاستهلاك المحلى وتحقيق فائض للتصدير ·
- ترشيد الواردات من السلع الاستهلاكية ·

٢ - ضرورة تحرير القطاع الزراعى من القيود التى تعوق نشاطه وتحد من انطلاقه وسيترتب على ذلك :

- زيادة الانتاج الزراعى والغذائى نتيجة لاطلاق الحوافز ٠
- انخفاض الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك ٠
- انخفاض الواردات من بعض السلع الاستهلاكية ٠
- زيادة الانتاج من السلع القابلة للتصدير ٠
- توفير متطلبات النمو للقطاع الصناعى ٠

٣ - ضرورة اعادة هيكلة القطاع الصناعى وسيؤدى ذلك الى :

- توفير المناخ الملائم للانتاج والاستثمار العام والخاص ٠
- اصلاح القطاع العام الاستراتيجى ووضعه على أسس اقتصادية سـليمة ٠
- تخفيف الاعباء عن الموازنة العامة وتقليل العجز المالى ٠
- توفير موارد مالية من حصيلة البيع والتصفية لأنشـطة بعض الشـركات ٠
- ضبط معدل التوسع النقدى والحد من التضخم ٠

٤ - ضرورة تحرير قطاع التجارة الخارجية واصلاح هيكل الحماية وسيؤدى ذلك الى :

- توفير الحوافز الملائمة لزيادة الصادرات ٠
- ايجاد المناخ الملائم لخلق الصادرات ٠
- تحقيق وفر فى تكلفة الاستيراد نتيجة المنافسة بين القطاع العام والخاص ٠
- عدم تحيز هيكل الحماية لصالح السوق المحلى وضد الصادرات٠
- عدم اهمال المزايا النسبية وتحقيق مستويات جودة ملائمة ٠

هوامش الدراســـة

١ ـ مجلس الشورى : « **تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ حتى الآن** » ١٩٨٦ ، ص‌ص (٣٦ ـ ٣٧) ٠

٢ ـ يبلغ الناتج المحلى الاجمالى بسعر الســـوق عام ١٩٨٨/٨٩ حوالى ٤٩٢٥٧ر٣ مليون جنيه ٠ انظر فى ذلك :
ـــ البنك الأهلى المصرى ، « **النشرة الاقتصادية** » **مجلد** (١٢) العدد الأول والثانى ١٩٨٩ ، ص ١٠٩ ٠

٣ ـ انظر نتائج التقدير من الدالة رقم (١) بالملحق الاحصائى رقم(٢) ٠

٤ ـ انظر دالة رقم (٢) بالملحق الاحصائى رقم (٢) ٠

٥ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائى السنوى** ٥٢ ـ ١٩٨٨ **يونيو** ١٩٨٩ ٠

٦ ـ انظر دالة رقم (٣) بالملحق رقم (٢) ٠

٧ ـ انظر دالة رقم (٤) بالملحق رقم (٢) ٠

٨ ـ انظر دالة رقم (٥) بالملحق رقم (٢) ٠

٩ ـ بلغت قيمة صادرات الالومنيوم عام ١٩٨٨/٨٩ حوالى ٢٦٩ مليون دولار ، وصادرات المواسير والسبائك الحديدية ٥١ر٢ مليون دولار فى نفس العام ٠ انظر فى ذلك :
ـــ هيئة القطاع العام للصناعات المعدنية : «**التقرير السنوى١٩٨٩**»٠

١٠ ـ انظر فى تطور أسعار تصدير البترول المصرى :
الهيئة المصرية العامة للبترول ، **التقارير السنوية** ، **اعداد مختلفة** ٠

١١ ـ انظر المرجع السابق مباشرة ٠

١٢ ـ **مجلة البترول** : « الهيئة المصرية العامة **للبترول** » **مجلد** (٢٣) عدد (٦) يونو ١٩٨٦ ص (٤٦) ٠

١٣ ـ البنك المركزى المصرى ، « **التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٩** » ص ٣٢ ٠
ويلاحظ أنه منذ بداية شهر أغسطس عام ١٩٩٠ أخذت أسعار البترول فى التزايد نتيجة لأزمة الخليج التى بدأت بالغزو العراقى للكويت فى هذا الشهر ٠ وقررت الهيئة المصرية العامة للبترول رفع السعر حتى

وصل الى ٣ر٣٢ دولارا للبرميل من خام خليج السويس و ٣٠ دولارا للبرميل من خام رأس غارب ، وذلك فى منتصف سبتمبر ١٩٩٠ ٠

١٤ ـ انظر الدالة المقدرة رقم (١٠) بالملحق رقم (٢) ٠
١٥ ـ انظر الدالة المقدرة رقم (١١) بالملحق رقم (٢) ٠
١٦ ـ انظر دالة رقم (١٢) بالملحق رقم (٢) ٠
١٧ ـ انظر دالة رقم (١٣) بالملحق رقم (٢) ٠
١٨ ـ انظر دالة رقم (١٤) بالملحق رقم (٢) ٠
١٩ ـ انظر دالة رقم (١٥) بالملحق رقم (٢) ٠
٢٠ ـ انظر دالة رقم (١٦) بالملحق رقم (٢) ٠
٢١ ـ انظر دالة رقم (١٧) بالملحق رقم (٢) ٠
٢٢ ـ انظر دالة رقم (١٨) بالملحق رقم (٢) ٠
٢٣ ـ انظر دالة رقم (١٩) بالملحق رقم (٢) ٠
٢٤ ـ انظر دالة رقم (٢٠) بالملحق رقم (٢) ٠
٢٥ ـ ريمون برتران : « **الاقتصاد المالى الدولى** » ترجمة محمود بهيرانسى، (دار المعرفة ، القاهرة) ١٩٧٥ ، ص ٢٢ ٠
26. World Bank, "World Development Report, 1987", p. (78).
٢٧ ـ حول المبررات التى دعت مصر الى اتباع هذه السياسة انظر : مجلس الشورى : « **تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٣/٨٢)** » ١٩٨٤ ، ص (٤٥) ٠

٢٨ ـ د٠ هناء خير الدين وآخرون : « السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج وصادرات القطاع الخاص الصناعى فى مصر « **مجلة مصر المعاصرة** » ، القاهرة العددان ٤١٥ ـ ٤١٦ يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص (٣٧) ٠

٢٩ ـ مجلس الشورى : « **تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة عن سياسة التصنيع فى مصر** » ١٩٨٥ ، ص ٤٦ ٠

٣٠ ـ د٠ هناء خير الدين وآخرون : « السياسات الحمائية ٠٠٠ سبق ذكره، ص (٥٥) ٠

٣١ ـ د٠ نجوى خشبة : « القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية « **مجلة مصر المعاصرة** » ، القاهرة ، العددان ١٤٥ ، ١٤٦ يناير ـ وابريل ١٩٨٩ ، ص ١٢٣ ٠

٣٢ - د٠ سلطان أبو على : « أثر سعر الصرف على نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الأساسية » **المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين** ، نوفمبر ١٩٨٧ ، ص (٩) ٠

٣٣ - حول تطور نظم أسعار الصرف فى مصر انظر :

- محمود حسن حسنى : « **تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى** » دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى فى الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ١٩٨٧ ، صص (٦٥ - ٨٧) ٠

- مجلس الشورى : « **تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سعر الصرف فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٤٧ - حتى الآن** » ، ١٩٨٦ ٠

٣٤ - د٠ هناء خير الدين وآخرون : « السياسات الحمائية ٠٠٠ » سبق ذكره ، ص (٤٣) ٠

٣٥ - يشير منهج المرونات الى دور سياسة سعر الصرف فى علاج اختلال الميزان التجارى ، والشرط الضرورى لنجاح هذه السياسة هو توافر قدر مناسب من المرونة السعرية لكل من الصادرات والواردات ، ويعرف هذا الشرط بشرط مارشال / ليرنر ٠ أما منهج الاستيعاب فيوضح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية ، وميزان المعاملات الجارية ، ويبحث بعد ذلك فى دور السياسات المالية فى التأثير على هذه المتغيرات الكلية ومن ثم الصادرات والواردات ، وذلك فى اطار متطابقة الدخل القومى المعروفة فى التحليل الكينزى٠ اما المنهج النقدى فيربط ميزان المدفوعات بالمتغيرات النقدية وحركة دخول وخروج رؤوس الأموال من خلال السياسات النقدية ، والتوسع النقدى ٠

انظر فى تحليل هذه المناهج المراجع التالية :

— Harry G. Johnson : "The Monetary Approach to the Balance of payments" (Journal of International Economics), Vol. (7), 1977, p. 253.

— S.S. Alexander, "Effects of Devaluation on A trade Balance) I.M.F. Staff papers, Vol. 2, 1952, pp. 263-278).

- محمود حسن حسنى : « **تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى** » مرجع سبق ذكره ، صص (٩ - ٦٤) ٠

٣٦ - البنك المركزى المصرى : « **التقرير السنوى ١٩٨٩/٨٨** » ، ص ١٤٩ ٠

٣٧ - انظر فى علاقة السياسة المالية والسياسة النقدية كل من :

- معبد على الجارحى : « التطورات والسياسات النقدية فى مصر (١٩٥٠ - ١٩٨٢) ٠
مجلة مصر المعاصرة ، عدد (٣٩٦) أبريل ١٩٨٤ صص(٥-٣٥) ٠

- د٠ محمود أبو العيون : « التشابك المالى والنقدى وفاعلية السياسة الاقتصادية » **مجلة مصر المعاصرة** ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، ص ص ٢٨٧ - ٣١٨ ٠

٣٨ - د٠ السيد عبد المولى : « تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، **مجلة مصر المعاصرة** ، العدد (٤٠٠) أبريل ١٩٨٥ ، صص (٢٣٩ - ٢٤١) ٠

٣٩ - بلغ عدد المشروعات الموافق عليها من الهيئة العامة للاستثمار حتى عام ١٩٨٩ (١٤٣٩) مشروعا برأس مال قدره ٨١٥٠ر٢ مليون جنيه وتكلفة استثمارية بلغت ١٥٠٦٠ر٦ مليون جنيه ٠ ويشير ذلك الى أن رأس المال يعادل ٥٤ر١٪ من اجمالى التكلفة الاستثمارية والباقى وقدره ٤٥ر٩٪ يمثل قروضا لهذه المشروعات ٠ انظر :

- البنك الأهلى المصرى : « **النشرة الاقتصادية** » مجلد (١٢) العدد الأول والثانى ، ١٩٨٩ ، الملحق الاحصائى ٠
وقداشارت بعض الدراسات الى أن المزايا والاعفاءات الممنوحة بموجب القوانين للاستثمارات الأجنبية لا تعتبر فى حد ذاتها كافية لجذب هذه الاستثمارات ، انظر فى ذلك :

— Iraqi A. El-Iraqi : "The Impact of Legislative Adjustments on Foreign Investment in Egypt", L'Egypte Contemporaine, No. (413, 414) 1988, pp. (213-224).

بل أن هناك مجموعة أخرى من المحددات الخاصة بجذب الاستثمارات الأجنبية ولهذه المحددات أولويات مرتبة تصاعديا وفقا لأهميتها من نظر المستثمر الأجنبى ٠ وقد أجريت دراسة ميدانية للتعرف على هذه المحددات وأولوياتها وانتهت الى ترتيب هذه المحددات على النحو التالى :

١ - درجة الاستقرار السياسى ٠
٢ - درجة استقرار أسعار الصرف ٠

٣ ـ موقف الحكومة تجاه الاستثمارات الأجنبية ٠
٤ ـ مدى عمق واتساع السوق المحتمل ٠
٥ ـ مستوى الربحية المتوقع ٠
٦ ـ السوق القائمة حاليا ٠
٧ ـ الحوافز الضريبية ٠

انظر فى ذلك :

— A.E. El-Haddad : "Determinants of Foreign Direce Investments in Developing Countries, The Egyptian Situation" L'Egypte Contemporaine, No. (403), pp. (65-92).

٤٠ ـ حول مكونات المناخ الاستثمارى ووسائل تحسينه انظر :
ـ د٠ سامى عفيفى حـــاتم : « **التأمين الدولى** » ، (الدار المصرية اللبنانية) ، القاهرة الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ ، صص (٢٨٥ـ٣٥٦)٠

٤١ ـ عند اجراء التنبؤ بأحوال ميزان المدفوعات فى التسعينات تم الاعتماد على معادلة الاتجاه العام $(Y = B_0 + B_1X)$ وهى تعكس اتجاها عاما للظاهرة ٠ ولذلك فعند استخدامها لتقدير الصادرات والواردات خلال السنوات العشر القادمة أمكن تذويب الارتفـــاع المفاجىء فى الأرقام منذ عام ١٩٨٧/٨٦ والراجع الى تغير سعر الصرف واعادة تقويم المعاملات بأسعار السوق المصرفية الحرة ٠
غير ان هناك أسلوبا آخر للتقدير اعتمادا على نموذج للنمو المركب٠ ويستخدم فيه دالة الاتجاه النصف لوغاريتمية Smilog trend function $(Y = Ae^{B})$ حيث يصبح معـــدل النمو للظاهرة مساويا لـ $(1 - \lambda$ Antilog$)$ ٠ وقد تم تقدير العجز التجارى اعتمادا على هذه الدالة وكانت نتائج التقدير كما يلى :

السنوات	الصادرات	الواردات	مقدار العجز التجارى
١٩٩٠/٨٩	٥٩٧٣	٢٦٥٠٣	٢٠٦٣٠
١٩٩١/٩٠	٦٨٩١	٣٢٣٣٨	٢٥٤٤٧
١٩٩٥/٩٤	١٢٢١٠	٧١٦٨٢	٥٩٤٧٢
٢٠٠٠/٩٩	٢١٦٣٤	١٥٨٨٩٥	١٣٨٢٦١

المصدر : تم الاعتماد على البيانات الواردة فى الجـــدول رقم (١) بالملحق الاحصائى وأجرى التقدير باستخدام نتائج الدول المقدرة رقم (٢) ، (١٣) بالملحق الاحصائى رقم (٢) ٠

ومن الواضح أن هذا التقدير يعد متشائما الى حد كبير لأنه يفترض أن اتجاه نمو العجز فى السنوات الثلاث الاخيرة سوف يستمر حتى نهاية هذا القرن ، مع العلم بأن النمو فى هذه السنوات يرجع الى تغيير سعر الصرف ٠

٤٢ - انتهجت مصر أسلوب **الصفقات المتكافئة** فى تجارتها الخارجية بدءا من عام ١٩٨١ ٠ وذلك بتوقيع أول صفقة **متكافئة** مع رومانيا قيمتها ٣٠ مليون دولار ٠ وقد تزايد الاتجاه نحو عقد هذه الصفقات حتى بلغت ١١١ صفقة قيمتها ٥٩١ر٥ مليار دولارا فىديسمبر عام١٩٨٩ ٠ انظر فى تحليل الصفقات المتكافئة ومستقبلها :

- د٠ يحيى سعيد على عيد : «**اشكال التجارة التعويضيةومستقبلها**»، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنمية الصادرات الصناعية ٣٠ - ٣١ مايو ١٩٩٠ ، مركز البحوث والدراسات التجارية ، جامعة القاهرة ٠

43. World Bank, "World Development Report, 1987", pp. (58-76).

٤٤ - انظر على سبيل المثال فى تحليل جانب من آثار سياسات سعر الصرف المطبقة فى مصر الدراسات التالية !
د٠سلطان أبو على : « أثر سعر الصرف على نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الأساسية » ، سبق ذكره ٠
- محمود حسن حسنى : « **تحليل اثار تخفيض قيمة العملة على الميزان التجارى** » ، مرجع سبق ذكره ٠

٤٥ - محمود حسن حسنى : «تحليل اثار٠٠٠سبق ذكره» ص١٨٥،ص٢١٠٠

٤٦ - جاك لوب : « **العالم الثالث وتحديات البقاء** » ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة ، عدد (١٠٤) أغسطس ١٩٨٦ ،ص٢٩١ ٠

٤٧ - حول امكانية التوصل لمستوى الاداء الاقتصادى انظر :
-د٠ سعيد النجار : « **التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية** » صندوق النقدالعربى ، أبو ظبى، ديسمبر ١٩٨٨ ،ص(٢٨)٠

٤٨ - د٠ ابراهيم شحاته : « **برنامج الغد ، تحديات وتطلعات الاقتصاد المصرى فى عالم متغير** » ، (دار الشروق ، القاهرة١٩٨٧)،ص(٤٤)٠

٤٩ - د٠ يحيى سعيد على عيد : « **استراتيجية تنمية صادراتنا الصناعية على المستوى القومى** » ، ورقة مقدمة الى مؤتمر تنمية الصادرات الصناعية ٣٠ - ٣١ مايو ١٩٩٠ ٠ مركز البحوث والدراسات التجارية ، جامعة القاهرة ، ص (٧) ٠

الملحـــق الاحصـــائى

جـــدول رقم (٤)

تطور الموقف الاحصائى لانتاج وتصدير القطن الخام(*)

الموسم	انتاج القطن	المساحة المزروعة	حصيلة صادرات القطن	كمية صادرات القطن	متوسط السعر لكل الأنواع
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
٧١/٧٠	١٠١٧٣	١٦٢٧	١٦١ر٢	٦٠٧٣	٢٦ر٥
٧٢/٧١	١٠١٩٤	١٥٢٥	١٥٨ر٤	٥٩٠٦	٢٦ر٨
٧٣/٧٢	١٠٢٧١	١٥٥٢	١٣٨ر١	٦٠٧٠	٢٢ر٨
٧٤/٧٣	٩٧٩٠	١٦٠٠	١٦٨ر٤	٥٢١٤	٢٣ر٣
٧٥/٧٤	٨٨١٢	١٤٥٣	٢٥٩	٤١٧٣	٦٢ر١
٧٦/٧٥	٧٦٤٢	١٣٤٦	١٤٤ر٨	٢٩٣٦	٤٩ر٣
٧٧/٧٦	٧٩٢٥	١٢٤٨	١٢٠ر٩	١٩٧١	٦١ر٩
٧٨/٧٧	٧٥٤٥	١٤٢٣	١٤٥ر٣	٢٧٤٣	٥٣
٧٩/٧٨	٨٧٦٦	١١٨٩	١١١ر٨	٣٠٦٢	٣٦ر٥
٨٠/٧٩	٩٦٧٢	١١٩٦	٢٥٥ر٥	٢١٣٢	١١٩ر٨
٨١/٨٠	١٠٣٧١	١٢٤٥	٢٢٨ر٤	٣١١٤	٧٣ر٤
٨٢/٨١	٩٩٨٥	١١٧٨	٢٠٤	٣٩٠٤	٥٢ر٣
٨٣/٨٢	٩٢٠٨	١٠٦٦	٢٢٠ر١	٣٩٣٧	٥٥ر٩

(*) انتاج القطن وكمية صادراته بالألف قنطار مترى ، المساحة المزروعة بالألف فدان ، حصيلة الصادرات بالمليون جنيه ٠

٨٤/٨٣	٨٠٠٤	٩٩٨	٣٢١ر٣	٤٠٥٣	٧٩ر٣
٨٥/٨٤	٧٩٨١	٩٨٤	٢٩٠	٢٨٣١	١٠٢ر٤
٨٦/٨٥	٨٧٠٦	١٠٨١	٢٥٧ر٤	٢٩٣٧	٨٧ر٦
٨٧/٨٦	٨٠٥٥	١٠٥٥	٢٤١ر٧	٢٧٠٥	٨٩ر٤
٨٨/٨٧	٧٠٢١	٩٨٠	٢٤٩ر٥	١٩٢١	١٢٩ر٩
٨٩/٨٨	٥٤٢٥	١٠١٤	١٨٨ر٦	١٣٤٤	١٤٠ر٣

المصـــــدر :

ـ عمود ١ ، ٢ ، ٣ ، البنك الأهلى المصرى « النشرة الاقتصادية » اعداد مختلفة ـ عمود رقم (٥) تم حسابه بقسمة عمود رقم (٣) على رقم (١) ٠

جـــدول رقم (٥)

تطور هيكل الواردات المصرية حسب درجة التصنيع والاستخدام(*)

خلال الفترة (٧٠/١٩٨٨)

السنة	وقود وموادخام	٪	السلع الوسيطة	٪	السلع الاستثمارية	٪	السلع الاستهلاكية	٪
١٩٧٠	٧٤ر٥	٢١ر٧	١٢٨ر٦	٣٧ر٦	٧٩ر٩	٢٣ر٤	٥٩	١٧ر٢
١٩٧١	١٠٨ر٢	٢٧ر١	١٤٩ر٧	٣٧ر٤	٨١ر٧	٢٠ر٤	٦٠ر٣	١٥ر١
١٩٧٢	٨٧ر٧	٢٢ر٤	١٦٩ر٥	٤٣ر٤	٧٧ر٨	١٩ر٩	٥٥ر٨	١٤ر٣
١٩٧٣	٨٧ر٦	٢٤ر٣	١٣١ر٨	٣٦ر٥	٧٩ر٢	٢١ر٩	٦٢ر٥	١٧ر٣
١٩٧٤	٣١٨	٣٤ر٦	٣١٥ر٨	٣٤ر٣	١٢٤ر٥	١٣ر٥	١٦١ر٩	١٧ر٦
١٩٧٥	٣٩٣ر٧	٢٥ر٦	٦١٨ر٧	٤٠ر٢	٢٦٠ر٢	١٦ر٩	٢٦٦ر٧	١٧ر٣
١٩٧٦	٢٩٩ر٤	٢٠ر١	٤٤٤ر٦	٢٩ر٩	٤٠٤ر٨	٢٧ر١	٣٤١	٢٢ر٩
١٩٧٧	٢٨٥ر١	١٥ر١	٦١٨ر٤	٣٢ر٨	٥٦٧ر٣	٣٠ر١	٤١٣ر٥	٢١ر٩
١٩٧٨	٣٣٥ر٢	١٢ر٧	٨١٢ر٢	٣٠ر٩	٨٥٨ر٨	٣٢ر٦	٦٢٦	٢٣ر٨
١٩٧٩	٣٥٣ر٣	١٣ر٢	٨٩٤	٣٣ر٣	٨٢٣ر٣	٣٠ر٧	٦٢٥ر٦	٢٣ر٣

(*) تعتمد هذه البيانات على الاحصاءات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وهى تعتمد على احصاءات الجمارك ، ولذلك فانها تختلف عن الاحصاءات التى يصدرها البنك المركزى لأنها تعتمد على احصاءات الرقابة على النقد ٠

السنة	وقود وموادخام	٪	السلع الوسيطة	٪	السلع الاستثمارية	٪	السلع الاستهلاكية	٪
١٩٨٠	٤٩٧	١٤ر٦	١٢٧٦ر٧	٣٧ر٥	٨٣٢ر٩	٢٤ر٥	٧٩٥ر٤	٢٣ر٤
١٩٨١	١٠٢٨ر٥	١٦ر٦	١٩٥٩ر١	٣١ر٧	١٥٨٨ر٢	٢٥ر٧	١٦١١ر٦	٢٦ر١
١٩٨٢	١٠٧٠ر٨	١٦ر٩	٢٠٣٣ر٢	٣٢	١٦٨٢ر٤	٢٦ر٥	١٥٦٨ر١	٢٤ر٧
١٩٨٣	٩٦٣ر٨	١٣ر٤	٢٣٣٨ر٦	٣٢ر٥	٢١٠٥ر٤	٢٩ر٣	١٦٨٤ر٩	٢٣ر٤
١٩٨٤	١٠٧٨ر٩	١٤ر٣	٢٤٩٤ر٩	٣٣ر١	١٩٩٨ر١	٢٦ر٥	١٩٦٤ر٢	٢٦ر١
١٩٨٥	٩٦٥ر٥	١٣ر٨	٢٧٩٢ر٧	٤٠	١٦٧٥ر٢	٢٤	١٥٣٩ر٧	٢٢ر١
١٩٨٦	١٠٧٤ر٥	١٣ر٣	٣٣٢٠ر٤	٤١ر٢	١٩٢٦ر٦	٢٤	١٧٢٩ر٩	٢١ر٥
١٩٨٧	١٤١٢ر٦	١٢ر٤	٤٣٠١ر٩	٣٧ر٩	٢٩٦٤ر٦	٢٦ر١	٢٦٧٨ر٧	٢٣ر٦
١٩٨٨	١٩٨٧ر٩	١٢ر٢	٦٤١٠	٣٩ر٣	٤٠٣٥ر٧	٢٤ر٧	٣٨٧٤ر٩	٢٣ر٨

المصدر : البنك الأهلى المصرى : «النشرة الاقتصادية» ، اعداد مختلفة.

جـــدول رقم (٦)
نتائج السيناريو الأول

(بالمليون جنيه)

السنوات	X_g	M_g	عجـــز TB	X_s	M_s	فائض SB	CAB
١٩٩١/٩٠	٣٨٤٥	١٤٩٨٠	١١١٣٥	١٣١٨٩	٤٨٤٩	٨٣٤٠	٢٧٩٥
١٩٩٢/٩١	٤٠٣٨	١٥٨٥٠	١١٨١٢	١٣٩٩٦	٥١٤٠	٨٨٥٦	٢٩٥٦
١٩٩٣/٩٢	٤٢٣٢	١٦٧١٩	١٢٤٨٧	١٤٨٠٤	٥٤٣٢	٩٣٧٢	٣١١٥
١٩٩٤/٩٣	٤٤٢٥	١٧٥٨٩	١٣١٦٤	١٥٦١١	٥٧٢٣	٩٨٨٨	٣٢٧٦
١٩٩٥/٩٤	٤٦١٩	١٨٤٥٨	١٣٨٣٩	١٦٤١٩	٦٠١٥	١٠٤٠٤	٣٤٣٥
١٩٩٦/٩٥	٤٨١٢	١٩٣٢٧	١٤٥١٥	١٧٢٢٦	٦٣٠٦	١٠٩٢٠	٣٥٩٥
١٩٩٧/٩٦	٥٠٠٦	٢٠١٩٧	١٥١٩١	١٨٠٣٤	٦٥٩٨	١١٤٣٦	٣٧٥٩
١٩٩٨/٩٧	٥١٩٩	٢١٠٦٦	١٥٨٦٧	١٨٨٤٢	٦٨٨٩	١١٩٥٣	٣٩١٤
١٩٩٩/٩٨	٥٣٩٢	٢١٩٣٦	١٦٥٤٤	١٩٦٤٩	٧١٨٠	١٢٤٦٩	٤٠٧٥
٢٠٠٠/٩٩	٥٥٨٦	٢٢٨٠٥	١٧٢١٩	٢٠٤٥٧	٧٤٧٢	١٢٩٨٥	٤٢٣٤

$$TB = X_g - M_g$$

$$SB = X_s - M_s$$

=

$$CAB = TB + SB$$

$$X_g = 217.579 + 193.45T$$

$$M_g = 3277.953 + 869.438T$$

$$TB = X_g - M_g$$

$$X_s = 3768.896 + 807.513T$$

$$M_s = 1271.757 + 291.455T$$

$$SB = X_s - M_s$$

$$CAB = TB + SB$$

حيث

X_g = الصادرات المنظورة

M_g = الواردات المنظورة

TB = الميزان التجارى

X_s = الصادرات غير المنظورة شاملة التحويلات

M_s = الواردات غير المنظورة

SB = ميزان المعاملات غير المنظورة

CAB = ميزان المعاملات الجارية والتحويلات

الملحق الاحصـائى رقم (٢)

دالة رقم (١) $R^2 = 0.41$

$$X = 1088.195 + 0.056Y$$
$$(2.833) \qquad F = 8.024$$

دالة رقم (٢) نموذج النمو الطبيعى ، حيث

$$X = Ae^{\lambda t} \qquad e = 2.71828$$

ويتم تقدير كل من λ & A بعد تحويل الدالة الى معادلة خطية فى اللوغاريتم حيث تصبح :

$$\text{Log}_e X = \text{Log } a + \lambda t$$

وبتقدير دالة الصادرات على هذا النحو اتضح أنها كانت

$$\text{Log}_e X = 5.692 + 0.143t$$

ويمكن حساب معدل النمو عن طريق $(\text{Antilog}_e \lambda - 1) = ١٥ر٤ \%$

دالة رقم (٣) $R^2 = 0.57$

$$X_A = 210.189 + 0.034Y_A$$
$$(4.752) \qquad F = 22.580$$

دالة رقم (٤) X_A صادرات القطاع الزراعى

$$\text{Log}_e X_A = 5.197 + 0.05t$$

دالة رقم (٥) X_i صادرات القطاع الصناعى

$$\text{Log}_e X_i = 4.603 + 0.195t$$

دالة رقم (٦) X_{il} صادرات القطاع الصناعى بدون البترول

$$\text{Log}_e X_{il} = 4.377 + 0.135t$$

دالة رقم (٧) X_0 صادرات البترول ومنتجاته

$$\text{Log}_e X_0 = 2.102 + 0.32t$$

دالة رقم (٨) X_c صادرات الغزل والنسيج والملابس

$$\text{Log}_e X_c = 3.956 + 0.12t$$

دالة رقم (٩) X_e صادرات السلع المعدنية والهندسية

$$\text{Log}_e X_e = 1.602 + 0.21t$$

دالة رقم (١٠) Y_i الناتج المحلى من السلع الصناعية

$$X_i = 61.783 + 0.243Y_i$$
$$\text{T test } (12.207) \qquad R^2 = 0.95 \text{ — F test } = 149.170$$

دالة رقم (١١) Y_{il} الناتج الصناعى بدون البترول

$$X_{il} = 75.071 + 0.166Y_{il}$$

T test (11.276 $R^2 = 0.88$ — F test = 127.147

دالة رقم (١٢)

$$M = -732 + 0.367\ Y$$

T test (22.286 ($R^2 = 0.97$ — F test = 495.867

دالة رقم (١٣) M = الواردات المنظورة

$$\text{Log}_e M = 6.006 = 0.199\ t$$

دالة رقم (١٤) M_0 = واردات الوقود والمواد الخام

$$\text{Log}_e M_o = 4.345 + 0.17\ t$$

دالة رقم (١٥) M_m = واردات السلع الوسيطة

$$\text{Log}_e M_m = 4.621 + 0.219t$$

دالة رقم (١٦)

$$\text{Log}_e M_m = 241.031 + 0.10Y$$

T test (14.092) $R^2 = 0.92$ — F test = 198.587

دالة رقم (١٧) M_k = واردات السلع الاستثمارية

$$\text{Log}_e M_k = 4.069 + 0.32\ t$$

دالة رقم (١٨) I الاستثمار المحلى الاجمالى

$$M_k = 194.2 + 0.345\ I$$

T test (11.161) $R^2 = 0.88$ — F test = 124.561

دالة رقم (١٩) M_c = واردات السلع الاستهلاكية

$$\text{Log}_e M_c = 3.837 + 0.24\ t$$

دالة رقم (٢٠)

$$M_c = 71.667 + 0.06\ Y$$

T test (11.55) $R^2 = 0.89$ — F test = 133

تعقيب على بحث

« تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات »

أ٠د٠ جـلال أمين
قسم الاقتصاد ـ الجامعة الأمريكية

أصارحكم القول بأنى عندما انتهيت من قراءة بحث الدكتور عادل المهدى عن « السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات » تفتحت عيناى فجأة على حقيقة لم أكن واعيا لها كل الوعى فجاء هذا البحث فنبهنى اليها بقسوة ٠ هذه الحقيقة هى أن هناك جيلا كاملا من الاقتصاديين المصريين الشبان ، الذين بدأوا حياتهم الأكاديمية منذ وقت قصير ، ولم يكن عمرهم يتجاوز الخامسة عشرة أو العشرين على أكثر تقدير ، عندما أعلنت مصر عن تبنيها لسياسة الانفتاح ٠ ومنذ هذا الوقت وهم يتعرضون لعملية مستديمة لا تتوقف أبدا من الدعاية للانفتاح والقاء مختلف أنواع التهم على سياسة مصر الاقتصادية فى الستينات ٠ الى حد اعتبار كل مشكلات مصر الاقتصادية الماضية والراهنة والمستقبلية ، نتيجة لما كانت تفعله مصر فى الستينات ٠ هذه الحملة الظالمة فى رأيى ، اشترك فيها منذ نحو ستة عشر عاما : المسئولون عن السياسة الاقتصادية فى الحـــكومة والمسؤلون فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وأرباب العمل المصريون الذين أضيروا من سياسة الستينات ، والاقتصاديون الأكاديميون فى مصر الذين يريدون التودد للحكومة أو لصندوق النقد أو لأرباب الأعمال أو لهم جميعا ٠ فاذا بهذا الجيل الجديد من الاقتصاديين المصريين يشبون وهم لا يكادون يسمعون شيئا غير هذه النغمة السقيمة ، فيسايرون هذا التار للأسف مسايرة تامة ، ويرددون ما تكرر يوميا على أسماعهم منذ ١٩٧٤ ، دون أن يبذلوا أى محاولة جدية للأسف لتمحيص ما يسمعون أو حتى لمحاولة اثبات صـــحته ، فاذا بالدكتور عادل مهدى ، كاتب هذا البحث ، يأتى ويقـــول فى ص ٢٦ من بحثه ، أن كان من نتائج السياسة الاقتصادية التى اتبعت فى الستينات « مزيد من عجز ميزان المدفوعات ومزيد من عجز الموازنة ومزيد من التضخم ومزيد من البطالة ، ومزيد من المديونية الخارجية ، الى غير ذلك من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى الفترة الراهنة » ٠

والباحث لا يعجبه « التصنيع السريع » الذى تم فى الستينات ، ويشارك فى السخرية من شعار « من الابرة الى الصاروخ » ولا يعجبه انخفاض نصيب الصادرات الزراعية الى مجمل الصادرات السلعية الذى حدث فى الستينات (ص ٤) ، مع أن معظم الدول الأخرى تعتبر هذا مؤشرا هاما على نجاح التنمية ،

والستينات فى نظره مسئولة عما يسميه « تخلف القطاع الزراعى وبطء نموه » ، مع أن معدل نمو الزراعة فى الستينات لم نر مثيلا له منذ ذلك الوقت · نعم ، كانت الزراعة تنمو بمعدل أقل من الصناعة فى الستينات ، فهل يرى الباحث فى هذا أمرا معيبا ؟

باختصار ، كل ما يعانى منه الاقتصاد المصرى الآن هو نتيجة أشياء حدثت من حوالى ربع قرن : التضخم والمديونية والبطالة وعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية ·

وأنا أجد هذا الموقف غريبا لدرجة الطرافة ، فرجل الشارع البسيط اذا كانت لديه درجة معقولة من المنطق السليم ، سوف يقول لك دون كثير من التفكير ، ودون أن يحصل على الدكتوراه ، أنه اذا كانت الستينات مسئولة حقا عن كل هذه المتاعب ، فالمفروض أن تكون هذه المتاعب قد ظهرت أساسا فى الستينات ، أو فى السنوات الأولى للسبعينات ، وأن تكون هذه المتاعب قد بدأت تخف بالتدريج منذ بدأنا نطبق سياسات مغايرة ، وهى المعروفة باسم الانفتاح ، منذ أكثر من ١٥ عاما ، أى منذ بدأنا نتخلى بالتدريج عن حماية القطاع العام ، وعن سياسة الاحلال محل الواردات وبدأنا نشجع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، ومنذ بدأنا نعرض منتجاتنا المحلية للمنافسة الأجنبية ، ونخفف من الاعباء الضريبية ومنذ بدأنا نسمح بسيطرة القطاع الخاص على الحكم ونتخلى تخليا شبه تام عن نظام التخطيط المركزى ··الخ·

ولكن رجل الشارع البسيط يعرف جيدا أن هذا لم يحدث · فهو يذكر ، اذا كان قد بلغ نحو الأربعين من العمر ،أنه حتى نهاية الستينات لم يكن معدل التضخم فى مصر شيئا يذكر ، ولم تكن هناك بطالة تذكر ، عدا بالطبع البطالة المقنعة الخالدة ، بل وحتى هذه انخفضت بشدة خلال الستينات مع فتح أبواب العمالة فى الصناعة والسد العالى ، ويعرف أيضا أن المديونية

الخارجية عندما مات عبد الناصر فى ١٩٧٠ كانت تافهة للغاية اذا قورنت بديوننا الحالية · وأن عجز ميزان المدفوعات أيضا كان أخف بكثير ، رغم أنه فى ١٩٧٠ كانت قناة السويس مغلقة ، وبترول سيناء فى يد اسرائيل ، والسياحة شبه متوقفة ، والغرب والمؤسسات الدولية ممتنعون تماما عن مد يد المساعدة لمصر · على أى أساس اذن يقول لنا الدكتور عادل مهدى أن سبب متاعبنا كلها هى سياسة الستينات ؟

على أنى أريد أن أعاتب الدكتور عادل مهدى على بعض الاشـــياء الأخرى مثلا :

قد وجدت البحث وصفيا أكثر من اللازم ، وكثير مما يقوله البحث تغنى عنه الجداول فلم يكن هناك داع لتكرارها ، وكثير من تفسيراته من نوع تحصيل الحاصل ، كالقول مثلا بان السبب فى انخفاض نسبة صادرات البترول فى اجمالى الصادرات الصناعية فى النصف الثانى من الثمانينات هو ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية الأخرى (ص ٧) (هذا ليس تفسيرا للظاهرة بل وصف لها) ، والبحث كثيرا ما ينشغل بالكلام عن البديهات المعروفة للجميع ، ويهمل الاجابة على الأسئلة المهمـــــة ، فهو يحكى لنا بالتفصيل تطور أسعار البترول من ١٩٧٠ حتى الآن ، مما يعرفه الجميع ، ولا يتكلم عن أسباب التدهور الذى أصاب صادراتنا من المنسوجات مثلا · والبحث فى كثير من أجزائه يبدو أشبه بالتقارير التى ترد فى نشرات البنوك عن الأحوال الاقتصادية فى العام المنصرم دون تحليل أو تفسير ، فهو يتكلم عن التطور الذى لحق بوارداتنا من كلمجموعة من السلع على حدة ، واردات الوقود والمواد الخام ، واردات السلع الوســـيطة ، واردات الســـلع الاستثمارية ·· الخ دون أن يقدم تفسيرات لما لحق بها من تطورات · كما أن الكلام عن أشسياء أخرى ، مثل الكلام عن معوقات الاستثمار الأجنبى فى مصر لا يزيد عن الكلام المألوف على صفحات الجرائد والذى تطالعنا به الصحف والمجلات كل صباح ·

ثم هل يجوز فى بحث عن سياسات ميـــزان المدفوعات المصرى فى التسعينات أن يكون كل ما يرد فيه عن ديون مصر الخارجية ثمانية أسطر ؟ ، وأنه فى هذه الثمانية أسطر يفسر مشكلة المديونية بما يسميه ، عدم توفر قاعدة جيدة للمعلومات وادارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى » ؟ هل

هذا هو التفسير الصحيح الذى يجب أن نقدمه للناس لتوضيح لماذا أضافت السبعينيات والثمانينات خمسين بلون من الدولارات الى الخمسة بلايين التى تركها عبد الناصر : أن السادات ومبارك لم يكن تتوفر لديهما « قاعدة جيدة للمعلومات وادارة سليمة لعملية الاقتراض الخارجى » ؟

لكل هذا لم أندهش بالطبع عندما قرأت الصفحات الثمانية الأخيرة التى خصصها البحث للتسعينات ، وهو عنوان البحث وموضوع المؤتمر · فهو يتكلم عن ثلاثة سيناريوهات محتملة : اما بقاء الأحوال على ماهى عليه ، أو ما يسميه باتباع سياسات أكثر توجها للداخـــل (أى سياسة الستينات) وهى سبب كل المتاعب ، أو ما يسميه باتباع سياسات أكثـــر تحرريه ، أى السياسات التى ينصحنا بها صندوق النقد والبنـــك الدولى وسائر الاقتصاديين المصريين الذين ابتهجوا ابتهاجا عظيما بسقوط أوربا الشرقية واعتبروا ذلك انتصارا لسياسة السادات الاقتصادية ·

لم أندهش عندما وجدته يخصص لسيناريو « السياسات الأكثر توجها للداخل ، صفحة واحدة ، هى الصفحة التى سبق أن اقتطفتها ويقول فيها أن هذه السياسات هى المسئولة عن كل متاعبنا · والحجة الوحيدة التى يقدمها من أجل أن يستبعد هذا الحل استبعادا تاما هى اشارة لدراسة للبنك الدولى تقول ان الدول التى اتبعت مثل هذه السياسة حققت معدلا للنمو أقل بكثير مما حققته الدول التى اتبعت سياسة التوجه للخارج ·

فالباحث فيما يبدو سهل الاقتناع جدا ، فيكفيه للحـــكم على نجاح سياسة وفشل أخرى ، أن البنك الدولى يقول ذلك ،

ومعدل النمو يكفى فى نظره معيارا للنجاح والفشل ، ولا يهمه البحث فى اختلاف الظروف الخاصة بالدول التى نجحت عن تلك التى فشلت ، مما لا يتعلق بما اذا كانت السياسة متوجهة للداخل أو الخارج ،

ويعتبر أن نجاح دولة ككوريا مثلا فى السبعينات يكفى دليلا لما يجب على مصر أن تصنعه فى الستعينات ·· وهكذا ·

على أنه حتى بفرض أن تعجب القارىء بعض الشىء من هذه السرعة

فى استخلاص النتائج ، فان هـــذا العجب يزول اذا طالع قائمة هوامش الدراسة · فليس من بين المؤلفات والبحوث التى رجع اليها ، مؤلف أو بحث واحد كتبه اقتصادى مصرى معارض لسياسة الانفتاح · وكأن الباحث لم يسمع قط عن شخص اسمه ابراهيم العيســـوى أو فؤاد مرسى أو محمود عبد الفضيل أو اسماعيل صبرى عبد الله أو رمزى زكى ·

كل ما كتبه هؤلاء للتدليل على أن ما يسميه الباحث بسياسة التوجه للخارج ، ليست بالضرورة أنسب السياسات لمصر ·

انى لا أطلب من الباحث أن يتبعهم ، بل فقط أن يناقشهم ويرد عليهم ·

فاذا كان هذا هو موقف الجيل الصاعد من الاقتصاديين المصريين من كتابات هؤلاء المعارضين لسياسة الانفتاح ، وهؤلاء المعارضون لازالوا أحياء يرزقون ، ولا يزالوا يكتبون ويحاضرون ، فكيف يكون الحال عندما ينفرد هذا الجيل الصاعد بالأمر وتصبح مراجعهم قاصرة على تقارير البنك الدولى وصندوق النقد التى تشيد بالتجربة الكورية ؟

أخشى أن تكون نتيجة ذلك أنه عندما ينعقد مؤتمر الاقتصاديين المصريين بعد عشر سنوات أى فى سنة ٢٠٠٠ ، وتكون متاعبنا هى هى ، وديوننا أكثر بدلا من أن تكون أقل وميزان مدفوعاتنا أسوأ حالا مما هو الآن بسبب اتباعنا للسيناريو الثالث الذى يقول به د٠ عادل مهدى ،

عندما يكون الحال كذلك سيأتى الجيل القادم من الاقتصادين ليقولو لنا أن سبب متاعبنا فى سنة ٢٠٠٠ هو أيضا سياسة الستينات · ولن يكون الأمر حينئذ طريفا كما هو الآن ·

تعقيب على بحث

« تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات المصرى فى التسعينات »

أ٠د٠ محيا زيتون
كلية البنات - جامعة الأزهر

يتناول الباحث فى هذه الدراسة الاختلالات فى ميزان المدفوعات المصرى والسياسات الملائمة لعلاجها فى عقد التسعينات ٠

والموضوع بلاشك على درجة عالية من الأهمية نظرا للمشكلات الضخمة لميزان المدفوعات المصرى والتى استمرت لسنوات طويلة ٠ ويرى الباحث عن حق ان هذه الاختلالات ذات طبيعة هيكلية وانها نتجت عن السياسات الاقتصادية المختلفة التى اتبعت فى مصر ٠

ورغم ان قراءة البحث قد اثارت فى نفسى العديد من التساؤلات الا أننى سوف اركز على ثلاث جوانب فقط ٠

الجانب الأول خاص بالسياسات الاقتصادية فى الستينات وأثرها على مسيرة الاقتصاد ٠ والجانب الثانى يتعلق بسياسات التنمية من حيث الاحلال محل الواردات أو تشجيع الصادرات ٠ والجانب الثالث يتناول حرية التجارة ومدى الفائدة التى يمكن أن تتحقق لها ٠

وبالنسبة للنقطة الاولى فقد أدت قراءة البحث الى اثارة سؤال كان دائما يدور بمخيلتى وهو الى متى سنظل نعزو جانبا كبيرا من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد القومى ونحن على مشارف التسعينات الى السياسات التى اتبعت فى الستينات ٠ والى متى سيظل وجود القطاع العام رغم التقلص الواضح فى دوره ورغم المعاول التى تسعى جاهدة لهدمه هو السبب فى تقاعص القطاع الخاص عن أداء دوره فى مجال الانتاج والتصدير ٠ وهل نرجع خطوات واسعة الى الخلف ونشكك فى التصنيع كمحور أساسى وديناميكى فى عملية التنمية الاقتصادية ؟ وهل نذكر كما فعل الباحث بأنه كان من الواجب الاكتفاء بالصناعات التقليدية من منسوجات ومصنوعات جلدية وملابس وان يركز على الميزة النسبية التى نتمتع بها فى الزراعة ٠

ولمزيد من التحديد سوف نأخذ على سبيل المثال قول البـــاحث بأن سياسات التصنيع فى الستينات أدت الى اهمال القطاع الزراعى ومن ثم تناقصت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية فى جملة الصادرات السلعية بشكل كبير ٠

وفى الواقع اذا قارنا أداء القطاع الزراعى من حيث مســاهمته فى التجارة الخارجية خلال العقود الثلاث الماضية نجد ما يلى :

فى الستينات كانت الصـــــادرات الزراعية تمثل ٧٢٪ من اجمالى الصادرات ٠

انخفضت النسبة الى ٢٧٪ فى السبعينات ٠

ثم انخفضت أكثر الى ١٧٪ حتى منتصف الثمانينات ٠

وحتى لا تكون هذه النسب مجرد انعكاس للتغير فى هيكل الصادرات خلال العقدين الماضيين بسبب الارتفاع الكبير فى صادرات البترول خلالهما، نأخذ كمعيار آخر التغير فىالميزان التجارىللسلع الزراعية ، حيث نجد مايلى:

فى عقد الستينات تحقق فائض فى الميزان التجارى للسلع الزراعية قدره ٣٤٥ مليون جنيه فى المتوسط ٠ وغطت الصادرات الزراعية ٢٦٧٪ من جملة الواردات الزراعية ٠

فى عقد السبعينات وفى المتوسط أيضا تحول الفائض الى عجز بلغ ٦٦٥ مليون جنيه وأصبحتالصادراتالزراعية تغطى ٧٩٪ فقط منالواردات٠

وفى الثمانينات تفاقم العجز أكثر وبلغت نسبة الصادرات للواردات الزراعية ١٧٪ فقط ٠

والأمر هنا لا يحتاج الى الكثير من الجدل لبيان ان مصادر الدخـل الميسرة والتى اتخذت شكل تدفقات هائلة من النقد الأجنبى من عائدات البترول والسياحة والتحويلات ولقناة ، أدت الى تراجع الجهود فى مجال القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة ، اكتفاء بهذا الرزق الوفير والسهل ٠

والهدف من هذا العرض ليس فى الحقيقة الدفاع عن سياسات الستينات وانما توجيه النظر الى أنه لا أمل فى اصلاح السياسات الاقتصادية خلال التسعينات فى الاتجاه السليم اذا بدأنا بهذا التشخيص الغير واقعى للمشكلات الاقتصادية ٠

اما عن سياسات التنمية وعلاقتها بميزان المدفوعات فهى نقطة محورية فى البحث تناول خلالها الباحث سياستى الاحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات ٠ واتفق مع الباحث فى ان تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات فى مصر قد شابه الكثير من المشاكل والاخطاء ٠ وان ما تم توفيره فى شكل خفض فى استيراد السلع الاستهلاكية قد عوضه الزيادة فى السلع الوسيطة والرأسمالية وبالتالى فان الأثر على ميزان المدفوعات كان منعدما ٠

ومع ذلك أختلف مع الباحث من حيث ان نظرته الى هذا الموضوع كانت أحادية ٠ فما لا يجب تجاهله بهذا الشأن هو ان سياسات الاحلال كانت وراء الجانب الاكبر من التصنيع الذى تم فى الاقتصاد المصرى ٠ وان اتباع سياسات الاحلال فى ذلك الوقت لم يكن اختيارا بقدر ما كان ضرورة فرضها التخلف الاقتصادى والاجتماعى الشديد والضعف البالغ لطاقات الانتاج الصناعية علاوة على محدودية موارد النقد الاجنبى ٠

بالاضافة الى ذلك من الضرورى النظر الى سياسة الاحلال على أنها سياسة مرحلية ضرورية فى بداية التنمية الاقتصادية ، وحتى يتم التصنيع دون معوقات كبرى ٠ وبمعنى آخر فان احلال الواردات يعد بمثابة مرحلة سابقة للتصدير تتوفر خلالها الخبرات ويتحسن سنويا الانتاج لحين الوصول الى المستوى اللائق بغزو الأسواق العالمية ٠

واذا نظرنا الى دول أمريكا اللاتينية نجد أن سياسة الاحلال فى حالة عدد غير قليل من الصناعات هو الذى اتاح القدرة على التصدير فيما بعد ٠ بل ان كوريا الجنوبية نفسها والتى يضرب بها المثل بين دول العالم الثالث كنموذج ناجح للتصدير التصنيعى قضت أكثر من عقد فى الاحلال محل الواردات بشكل مكثف مع فرض قيود على التجارة وذلك من أجل خلق قاعدة صناعية مكنتها فيما بعد من اختراق الأسواق العالمية ٠

وبالنسبة لمصر فكما نعترف بأن التصنيع من خـــلال الاحـــلال محل الواردات قد شابه بعض الاخطاء ، فمن الواجب أن نعترف أيضا أنه لم يعط الفرصة الكاملة لكى يؤتى ثماره · فحرب ٦٧ من ناحية وما نتج عنها من توقف الخطط الاقتصادية وانصراف الدولة عن الأهداف الاقتصادية التى كانت محددة منذ الخطة الخمسية الاولى ، قد أحدثت شرخا فى مسار التصنيع فى مصر · كما أعقب ذلك كما نعلم التحول الى الانفتاح والتغيرات الجذرية فى السياسات الاقتصادية والتى صرفت النظر عن مبدأ الاحلال وبدأت فى اتباع سياسة ذات توجه خارجى ·

وأخيرا نتساءل حول : هل يمكن كما يعتقد الباحث أن يؤدى تحرير التجارة وتشجيع الصادرات الى حل مشكلات ميزان المدفوعات خلال عقد التسعينات ؟

من الصعب الانكار أن تحرير التجارة وتشجيع الصادرات من أجل اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات هى مبـــادىء براقة تروج لهـــا دائما المؤسسات الدولية · فمن هذا الذى يعترض على أفكار تدعو الى تنمية قطاع الصادرات وغزو الأسواق الأجنبية والاستفادة من السوق العالمى الضخم· ولكن للأسف هذا النوع من التوصـــيات يركز أساسا على جانب الطلب ويتغاضى عن المشاكل الجوهرية فى جانب العرض أو الانتاج · كما أنه يبسط المشكلة الى حد اعطاء التصور بأن فتح المجال أمام حرية التجارة كاملة مع توفير التسهيلات والحوافز لقطاع التصدير يعد كفيلا بتشجيع القطاع الخاص من أجل زيادة الانتاج التصديرى وبالتالى تدفق صادراتنا الى أســـواق العالم · واذا كان الأمر كذلك فما أسهل هذا الحل ليس فقط بالنسبة لمصر ولكن أيضا لكافة الدول المتخلفة التى لا شك سوف تسعى سعيا حثيثا من أجل تحقيق نفس الهدف ·

ولن أتعرض هنا للعديد من الانتقادات التى توجه لنظريات التجارة التقليدية بواسطة الكتاب الغربيين أنفسهم ، ولكن سأكتفى بالقول بأن نظريات التجارة الخارجية التى نادت بحرية التجارة كانت تتصـــور ان المعاملات الدولية تتم بين أطراف متكافئة وأنه فى حالة وجود اختلاف فان التجارة كفيلة بالقضاء عليه وتحقيق التقارب فى مستويات الدخول · لكن خبرة دول

العالم الثالث لا تثبت ذلك · فهذه الدول تدخل مجال التجارة العالمية فى مواجهة أطراف ذات قوة سياسية واقتصادية هائلة ·

وعلاوة على ذلك فان دول العالم الثالث تتعامل مع هذه القوى الهائلة بشكل فردى ومفكك حيث ينعدم التعاون والاتفاق فيما بينها بل على العكس هناك تنافس شديد فيما بينها من أجل الحصول على هامش ضئيل من أسواق العالم المتقدم · هذا فى الوقت الذى تتفق فيه الدول المتقدمة وتتوحد من أجل دعم مصالحها المشتركة فى السوق العالمى · ومن المرجح ان تزداد حدة هذه التكتلات وتفقد دول العالم الثالث أسواق محتملة للتصدير بعـــد انضمام الدول الاشتراكية الى المجال الاوربى ·

وفى النهاية أود أن أشير الى أنه من أجل رسم سياسات اقتصادية فعالة فى عقد التسعينات فان التجربة الناجحة لعدد قليل من الدول الصغيرة فى غزو أسواق العالم لا يجب أن تجعلنا نغفل عن العديد من جوانب الفشل التى واجهتها الكثير من دول العالم الثالث فى هذا المضمار ، خلال فترات تاريخية مختلفة ·